الأمم المتحدة

A/78/PV.66

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

الجلسة العامة **66**

الإثنين، 8 نيسان/أبريل 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

افتُتحت الجلسة الساعة 10/05.

البند 63 من جدول الأعمال (*تابع*)

استخدام حق النقض

تقرير خاص لمجلس الأمن (A/78/832)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستأنف الجمعية العامة نظرها في البند 63 من جدول الأعمال المعنون ”استخدام حق النقض“ لعقد مناقشة عملا بالقرار 76/262 المؤرخ 26 نيسان/أبريل 2022 بشأن الحالة التي استخدم فيها عضوان دائمان حق النقض في الجلسة 9584 التي عقدها مجلس الأمن في 22 آذار/مارس 2024 في إطار بند جدول الأعمال المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“.

بيان للرئيس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): إن مناقشة اليوم، التي عقدت في سياق مبادرة حق النقض، دليل واضح على أن الجهازين الرئيسيين للأمم المتحدة، الجمعية العامة ومجلس الأمن، يمكنهما أن يعملا معا لصون السلام والأمن الدوليين، وهما يعملان معا بالفعل. ففي نهاية المطاف، يخدم الجهازان الرئيسيان نفس الغرض المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وهو: إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ومع تأييدي لفحوى مبادرة حق النقض، كأداة رائدة لكفالة الشفافية والمساءلة، إلا أنني أعرب عن أسفي الشديد لأنه يجب علينا استخدامها بشكل روتيني بسبب العجز الدائم لمجلس الأمن عن التحدث بصوت واحد في المسائل ذات الأهمية الدولية والحساسية البالغة فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين.

ومرة أخرى، نجتمع في إطار هذه المبادرة في الوقت الذي يحتدم فيه النزاع في قطاع غزة ويدخل شهره السادس الدامي، حيث يسود الموت والدمار الوقت الذي تستمر فيه الانقسامات بين الدول الأعضاء، وخاصة في المجلس. ومع وضع ذلك في الاعتبار، أدعو الدول الأعضاء مرة أخرى إلى التعامل مع مناقشة اليوم بروح صادقة من التعاون، مع مراعاة أن الأولوية الوحيدة للجمعية أيضا، بوصفها برلمان العالم، تتمثل في منع إراقة المزيد من الدماء وإنقاذ الأرواح.

إن النزاع في غزة آفة أصابت إنسانيتنا المشتركة. وعلى حد تعبير منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ مارتن غريفيث، فإن هذا النزاع الذي لا مثيل له في شدته ووحشيته ونطاقه، تتحدث فيه

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الأعداد المتزايدة عن أهوال الحياة في قطاع غزة، حيث قتل أكثر من 32 500 فلسطيني، غالبيتهم من النساء والأطفال، وأصيب أكثر من 75 000 شخص، ونزح 1,7 مليون شخص، غالبيتهم من النازحين عدة مرات. وعلاوة على ذلك، هناك أكثر من 1,1 مليون شخص في مستوى كارثي من انعدام الأمن الغذائي في المرحلة 5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. ويجري دفع غزة نحو مجاعة يمكن تفاديها بشكل كامل. ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، قتل 173 موظفا من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) – وهو أكبر عدد من موظفي الأمم المتحدة الذين قتلوا في أي نزاع في أي مكان.

وفي ظل هذه الخلفية، أبلغت السلطات الإسرائيلية الأمم المتحدة في 24 آذار/مارس أنها لن توافق بعد الآن على وصول قوافل الأونروا إلى شمال غزة. ولكي نكون واضحين، فإن ذلك يشكل عرقلة متعمدة للمساعدات المنقذة للحياة، ولن يفضي سوى لنتيجة واحدة، هي تزايد عدد الوفيات التي يمكن منعها. وإنني أناشد السلطات الإسرائيلية بإلحاح التراجع عن ذلك القرار. فمتوسط عدد شاحنات الإغاثة التي تعبر إلى غزة يوميا والبالغ عددها 159 شاحنة إغاثة أقل بكثير من القدرة التشغيلية، بل ومن الضرورة الإنسانية، مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى وصول 500 شاحنة من الإمدادات الإنسانية لخدمة المحتاجين. ومع انتشار المجاعة وتزايد التقارير التي تتحدث عن وفاة الأطفال نتيجة لذلك، يتوجب على إسرائيل أن تقوم على وجه السرعة وبشكل كبير بتوسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية وكفالتها والحفاظ عليها دون انقطاع.

لقد كانت مطالب المجتمع الدولي، كما عبرت عنها الأغلبية الساحقة في الجمعية العامة في أكثر من مناسبة، واضحة. يجب ضمان وقف فوري لإطلاق النار لأغراض إنسانية. ويجب على جميع الأطراف الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ويجب الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن، وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق ودون شروط. وفي حين أرحب بقرار مجلس الأمن 2728 (2024)، الذي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار في غزة خلال شهر رمضان، باعتباره خطوة هامة ومسؤولة للغاية في الاتجاه الصحيح، إلا أنه يأتي بعد خمسة أشهر مؤلمة من الفُرقة وإراقة الدماء والخسائر غير المعقولة. لقد طال البؤس في غزة. وما يحتاجه سكان غزة هو وقف غير مشروط لإطلاق النار.

في 26 آذار/مارس، كان يوسف غبن، وهو أب لتسعة أطفال، واحدا من 12 شخصا غرقوا قبالة الساحل الشمالي الغربي لغزة في محاولة يائسة للحصول على المساعدات الغذائية وضمانها من أجل إطعام أطفاله. وفي نفس اليوم، استمع العالم أيضا إلى الرواية المروعة لأميت سوسانا، وهي امرأة إسرائيلية اختطفت بعنف من منزلها في 7 تشرين الأول/أكتوبر واحتجزت في الأسر لمدة 55 يوما. كما أننا ننعى اليوم الخسارة البشعة لسبعة من متطوعي المطبخ المركزي العالمي، الذين قتلوا بلا رحمة الأسبوع الماضي في غارة جوية أثناء تنقلهم في منطقة منزوعة السلاح وهم يجلبون الطعام للجوعى. ينبغي ألا يضطر أحد – أكرر، ينبغي ألا يضطر أحد – للسباحة لجلب الطعام بينما تصطف قوافل الطعام خارج البوابة في انتظار السماح لها بالدخول. ينبغي ألا يعاني أحد جحيم الاختطاف إلى أجل غير مسمى، ولا أن تضطر أي عائلة لتحمل معاناة انتظار أخبار عن مصير أحد أحبائها. يجب ألا يكون أي عامل في المجال الإنساني هدفا لغارة جوية، وبشكل شنيع بصورة خاصة إن كانت غارة جوية في منطقة مخصصة للمرور الآمن. لا يمكن – ولا ينبغي – أن تكون سياساتنا بطيئة للغاية في مواكبة هذه الحقائق الصادمة. ولا يمكننا تطبيع الأمور حول هذه الإجراءات المخزية لقطع التواصل.

ومع حلول نهاية شهر رمضان غدا، سيحتفل الملايين حول العالم بالعيد في منازلهم الآمنة، بينما سيؤدي سكان غزة الصلاة مرة أخرى على أنقاض المساجد وبيوتهم المدمرة. وإنني أناشد أعضاء مجلس الأمن أن يستخدموا سلطتهم بشكل مجد لدعم تنفيذ وقف فوري لإطلاق النار على الأرض، والأهم من ذلك أن ينفذ وقف دائم لإطلاق النار. ولدينا من قصص الموت والتفريق ما يكفي لملء كتب التاريخ لأجيال. وما لم نظهر إرادة سياسية حقيقية ونحتضن هذه الأرواح على مستوى العالم على أنها أرواحنا، فإن قصص الألم والمعاناة هذه

ستكون كل ما نملك. وأحث كل من لديه نفوذ على بذل كل ما في وسعه لوقف إراقة الدماء في غزة الآن. دعونا نشهد نهاية الانتظار، بما في ذلك التوصل إلى حل سلمي للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني بما يتماشى مع حل الدولتين، باعتباره الصيغة الوحيدة ذات المصداقية لتحقيق تسوية دائمة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لا شك أن واضعي المبادرة التي تمكن الجمعية العامة من مناقشة حالات استخدام حق النقض في مجلس الأمن توخوا أن تكون وسيلة فريدة للرقابة ولتوجيه الانتباه إلى إساءة الاستخدام المزعومة من جانب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ولكننا اليوم نتعامل مع حالة منع فيها استخدام الاتحاد الروسي والصين لحق النقض بشكل واضح اعتماد مشروع قرار (S/2024/239) لم يكن يهدف فقط إلى إنهاء النشاط العسكري في غزة، بل وأعطى إسرائيل في الأساس تفويضا مطلقا لمواصلة عملياتها اللاإنسانية في قطاع غزة، والتي تتعارض مع القانون الدولي الإنساني. إن مشروع القرار الذي حاول زملاؤنا الأمريكيون إجبار المجلس على اعتماده في 22 آذار/مارس من خلال المكائد والابتزاز لم يخلُ فحسب من مطلب مباشر أو حتى دعوة إلى وقف إطلاق النار، ولكنه منح فعليا "رخصة فريدة لقتل" الفلسطينيين في المستقبل.

كان هذا هو الهدف من الصياغة الغامضة والمخادعة حول تحديد "ضرورة ... وقف إطلاق النار". أي أنه في الوقت الذي يواصل فيه الإسرائيليون تطهير غزة من الفلسطينيين بشكل متعمد وبلا رحمة، وقتل العاملين في المجال الإنساني، وتدمير المستشفيات والمنازل والمدارس، اقترح مشروع القرار بشكل أساسي أن يتنحى مجلس الأمن، الجهاز الرئيسي لحفظ السلام والأمن الدوليين، جانبا ويكتفي بالتأملات الفلسفية حول أهمية وقف إطلاق النار من حيث المبدأ، وهو ما ستفسره إسرائيل بالتأكيد على أنه ضوء أخضر لأعمالها المتهورة والوحشية.

ومن الواضح أن مشروع القرار الذي اقترحته الولايات المتحدة يسمح أيضا بإمكانية أن تواصل إسرائيل عملياتها في المستقبل، شريطة ألا يلحق بالمدنيين سوى أدنى حد من الضرر. وفي سياق خطط إسرائيل المكشوفة لاجتياح رفح والعدد المروع من الضحايا الذين سقطوا منذ بدء النزاع، بمن فيهم النساء والأطفال، كان مشروع القرار الذي اقترحته الولايات المتحدة صادما في استخفافه بالأمر. ومن المهم أيضا أن نفهم أن تبني مشروع القرار الذي اقترحته الولايات المتحدة كان سينهي أساسا النقاش حول المطالبة غير المشروطة بوقف إطلاق النار في غزة، وهذا بالطبع ما كانت تعول عليه القدس الغربية.

وعلى خلفية التصعيد المروع في قطاع غزة الذي راح ضحيته أكثر من 32 000 من المدنيين، لم يكن بمقدور وفد بلدي ولا زملائنا الجزائريين والصينيين السماح بحدوث ذلك. وبصفتنا أعضاء دائمين في مجلس الأمن، فإننا نتحمل مسؤولية تاريخية عن صون السلم والأمن الدوليين، ولهذا الغرض تحديدا توجد آلية حق النقض، من أجل منع فرض مبادرات ضارة وخطيرة في مجلس الأمن، لا تعجز فحسب عن القضاء على المخاطر التي تهدد السلام والأمن الدوليين، ولكنها تولد أيضا مخاطر جديدة، وبالفعل، أظهرت التطورات اللاحقة أن قرارنا بممارسة حق النقض كان الطريقة الصحيحة الوحيدة للمضي قدما. وقد سمح ذلك للمجلس باعتماد القرار 2728 (2024) بعد ثلاثة أيام، بعد أن قام الأعضاء العشرة غير الدائمين في مجلس الأمن بتقديمه، والذي جاء في صلبه طلب مباشر بوقف فوري لإطلاق النار خلال شهر رمضان، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى وقف دائم لإطلاق النار.

ونعتقد أن هذا الموقف هو أفضل رد على أولئك الذين يقومون، في سياق المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، بانتقاد حق النقض الذي يتمتع به الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن. فمن خلال استخدام حق النقض، دافعت روسيا عن الدبلوماسية الحقيقية المتعددة الأطراف، ورفضت بشكل قاطع المحاولات الأخيرة التي قامت بها الولايات المتحدة لفرض نهج تدميري أحادي الجانب تجاه غزة. فبدلا من اعتماد مشروع القرار الضار الذي اقترحته الولايات المتحدة الأمريكية، وفر المجلس باعتماده القرار 2728 (2024) بارقة أمل لكل من يدين الإبادة الوحشية التي تنفذها الماكينة العسكرية الإسرائيلية باستخدام الأسلحة والذخائر التي أرسلتها الولايات المتحدة.

ويبدو أنه بعد مرور ستة أشهر على بداية التصعيد، وهي الفترة التي وضعت خلالها الولايات المتحدة معوقات لا حصر لها، تمكن مجلس الأمن من الوفاء بالمسؤولية الملقاة على عاتقه. ومع ذلك، كان من السابق لأوانه الاحتفال في واشنطن، التي واجهت انتقادات شديدة من إسرائيل، ووصفت على الفور القرار 2728 (2024) بأنه غير ملزم، الأمر الذي يمكن أن يتيح مرة أخرى للقدس الغربية ثغرة لمواصلة العملية في غزة. بعبارة أخرى، إن العضو الدائم في مجلس الأمن، الذي يضطلع بدور محدد في صون السلام والأمن، استخدم حق النقض أربع مرات من أجل منع المطالبة بوقف فوري لإطلاق النار، والآن يقول إنه من الممكن عدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن. وهذا كله وفقا لروح النظام القائم على القواعد أو مزرعة الحيوانات لأورويل، التي تنص على أن جميع الحيوانات متساوية، ولكن بعضها أكثر مساواة من غيرها. وهذه السياسة غير المسؤولة التي ينتهجها زملاؤنا في الولايات المتحدة تستحق أن تناقشها الجمعية العامة وأن توجه لها اللوم. وثمة حاجة كبيرة لأن نبعث برسالة واضحة إلى كل من القدس الغربية وواشنطن حول عدم مقبولية أفعالهما في غزة.

إن المأساة في فلسطين تتكشف أمام أعيننا. وللأسف، لا يوجد سبب لاستبعاد احتمال أن يكون الأسوأ لم يأتِ بعد. فقد أعلنت السلطات الإسرائيلية عن نيتها اجتياح رفح التي يقطنها أكثر من 1.5 مليون فلسطيني، بما في ذلك 000 600 طفل، في مساحة صغيرة من الأرض. وسيؤدي ذلك إلى مأساة إنسانية غير متوقعة حتى الآن، ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لمنعها.

فما الذي يجب القيام به لمنع مثل هذه المذبحة التي لا معنى لها؟ وقد تحدث مجلس الأمن، بفضل استخدام روسيا والصين لحق النقض، عن هذه المسألة. ويتعين على جميع أطراف النزاع الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن الثلاثة المعتمدة منذ التصعيد الحالي في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وتهدف هذه القرارات إلى إقرار وقف الأعمال العدائية في غزة وضمان وصول المساعدات الإنسانية الكاملة للمدنيين المسالمين في قطاع غزة والإفراج عن جميع الرهائن والفلسطينيين المحتجزين بشكل غير قانوني في السجون. وفي الوقت نفسه، ثمة حاجة ماسة لأن نضع في الاعتبار أن مجلس الأمن، عملا بميثاق الأمم المتحدة، لديه جميع الآليات اللازمة، بما في ذلك فرض الجزاءات، لضمان إنفاذ قراراته، إذا اقتضى الوضع ذلك. وفي الوقت الراهن، هناك حاجة إلى البحث بجدية ودون إبطاء عن طريقة للتوصل إلى حل سياسي يوجهنا نحو إيجاد حل طويل الأمد للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على الأساس القانوني الدولي المعروف.

ونعتقد أن التعايش السلمي بين دولتين، إسرائيل وفلسطين، على أن تكون القدس الشرقية عاصمة لفلسطين مما يوحد قطاع غزة والضفة الغربية، هو مفتاح تحقيق السلام في الشرق الأوسط. ونحن على استعداد للعمل بشكل استباقي لجعل هذه الصيغة – وهي الحل الوحيد الممكن – حقيقة واقعة. وفي هذا الصدد، تؤيد روسيا بشكل كامل مبادرة الجانب الفلسطيني لإعادة فتح باب النظر في طلبه للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

وسيكون مصير هذا الطلب مقياسا لحالة البشرية والحضارة في عالمنا المعاصر. فإلى متى ستستمر رغبة البشرية في غض الطرف عن أكثر النزاعات الأطول أمدا على كوكبنا؟ هل المجتمع الدولي على استعداد للاعتراف بأن الفلسطينيين متساوون وبحقوقهم في الحياة وفي أرضهم وفي ممارسة شعائر دينهم؟ أتمنى ذلك. إننا نحث المجتمع الدولي بأسره على دعم طلب فلسطين للحصول على العضوية في الأمم المتحدة.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): لقد صوتت الصين، إلى جانب الجزائر وروسيا، في 22 آذار/مارس، معارضة لمشروع القرار S/2024/239، بشأن الحالة في غزة، الذي قدمته الولايات المتحدة. وقد استند قرار الصين إلى ضرورة دعم العدالة الدولية، ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وهيبته، ومسؤولية مجلس الأمن وسلطته. كما أنه أخذ في الحسبان بشكل كامل الشواغل الخطيرة للدول العربية واستيائها الشديد بخصوص مشروع القرار.

منذ اندلاع النزاع في غزة، ما برح المجتمع الدولي يدعو بأغلبية ساحقة إلى وقف إطلاق النار وإنهاء القتال، بينما ينتظر من مجلس

الأمن اتخاذ إجراءات ملموسة بصورة عاجلة. غير أن الولايات المتحدة، بوصفها دولة ذات نفوذ كبير على الطرف المعني، عرقلت مرارا وتكرارا صوت المجلس بشأن وقف إطلاق النار واستخدمت حق النقض أربع مرات ضد جهود المجلس الرامية إلى تعزيز وقف فوري لإطلاق النار. وفي وقت لاحق، قدمت الولايات المتحدة مشروع قرار يتلاعب بالألفاظ ويكتنفه الغموض بشأن القضية الأساسية الخاصة بوقف إطلاق النار. إن مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية الذي يجعل من المجلس رهينة لتأييد سياستها الخاطئة بوضع شروط مسبقة لوقف إطلاق النار، يحيد عن إجماع أعضاء المجلس ويتعارض مع توقعات المجتمع الدولي. وفي حال تم اعتماده، كان سيعني ذلك استمرار عمليات القتل في غزة، إلى جانب الأعمال الوحشية التي تنتهك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

ولم تتردد الصين في ممارسة حق النقض ضد مشروع قرار كان من شأنه أن يؤدي إلى عواقب وخيمة كهذه. وباعتبار الصين عضوا دائما في مجلس الأمن، فقد تقدمت لتحمل مسؤولياتها وحظيت بدعم واسع من المجتمع الدولي. وقد أثبتت الوقائع أنه بسبب تمسك الصين والدول المعنية بمبادئ العدالة والممارسة الحازمة لحق النقض أدركت الولايات المتحدة في نهاية المطاف أنها لم تعد قادرة على الاستمرار في منع مجلس الأمن من التحرك في الاتجاه الصحيح واتخاذ خطوات حاسمة. وقد مهد ذلك الطريق أمام اعتماد المجلس لاحقا للقرار 2728 (2024) الذي يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار، والذي اقترحه الأعضاء العشرة غير الدائمين في المجلس. وتتسق ممارسة الصين لحق النقض مع جهود الأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس ويمكن أن تصمد أمام اختبار التاريخ.

وبعد مرور أكثر من خمسة أشهر على اندلاع النزاع في غزة، يشكل القرار 2728 (2024) أول قرار يتخذه مجلس الأمن ويدعو صراحة إلى وقف فوري لإطلاق النار. والمهمة الأكثر إلحاحا التي تواجهنا الآن هي تنفيذه بالكامل. وقرارات مجلس الأمن ملزمة ويجب تنفيذها تنفيذا كاملا. وهذا واجب بموجب الميثاق والتزام تتعهد به جميع البلدان لدى انضمامها إلى الأمم المتحدة. وهو أمر لا يرقى إليه الشك ولا يمكن الطعن فيه. ومن غير المعقول أن يدعي ممثل الولايات المتحدة، في اللحظة التي اتخذ فيها القرار 2728 (2024)، أنه غير ملزم. فلا ينبغي أن نرى أفعالا وأقوالا كهذه من عضو دائم في مجلس الأمن. فهذه خيانة لمسؤولياته كعضو في المجلس وهي تقوض سلطة المجلس ومصداقيته بشكل خطير. وفي هذا الصدد، نحث إسرائيل على أن تفي جديا بالتزاماتها كدولة عضو وأن تمتثل بفعالية لقرارات المجلس. ويجب أن توقف إسرائيل هجماتها العسكرية على غزة فورا وأن تنهي عقابها الجماعي لشعبها. ويجب رفع الحصار المفروض على غزة وجميع العوائق المصطنعة أمام وصول المساعدات الإنسانية على الفور، مع فتح جميع المعابر البرية بالكامل.

وفي هذا المقام، نحث الولايات المتحدة، بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن، على الاضطلاع بمسؤولياتها بصدق ودعم سلطة المجلس وتنفيذ القرار 2728 (2024) بحسن نية، فضلا عن تعزيز تنفيذ إسرائيل الكامل له. ونؤيد المجلس في اتخاذ المزيد من الإجراءات اللازمة في ضوء مستجدات في الحالة. ويساورنا قلق بالغ إزاء إمكانية استمرار تفاقم تداعيات النزاع السلبية، إذا لم يتم تنفيذ قراراته في الوقت المناسب وبطريقة فعالة واستمر النزاع في غزة.

وتدين الصين بشدة الغارات الجوية الأخيرة على المباني الدبلوماسية الإيرانية في سورية. فهذه الهجمات على المؤسسات الدبلوماسية تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي. وهي ليست غير مقبولة تماما فحسب، بل إنها تزيد بشكل كبير أيضا من خطر خروج الأوضاع في المنطقة عن السيطرة.

إن جوهر المسألة الفلسطينية الإسرائيلية التي طال أمدها هو أن حل الدولتين لم يتحقق. والصين نؤيد أن تصبح فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. وقد طلبت فلسطين من مجلس الأمن استئناف نظره في طلبها، وتؤيد الصين اتخاذ المجلس لإجراء سريع بشأن هذه المسألة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد دعت الجمعية العامة إلى وقف الأعمال العدائية بعد 20 يوما من بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، أي قبل ستة أشهر من اليوم. وطالبت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة بوقف فوري لإطلاق النار لأغراض إنسانية بعد شهر، مشددة على ضرورة حماية السكان المدنيين الفلسطينيين ووقف ما كان كارثة إنسانية رهيبة بالفعل. واستغرق الأمر من مجلس الأمن ستة أشهر تقريبا للقيام بالشيء نفسه. والآن، يتعين احترام قراراتهما وتنفيذها بالكامل حتى يمكن وقف الإبادة الجماعية في غزة، وحتى يتسنى لم شمل الأسر على كلا الجانبين في الحياة بدلا من الموت، وحتى يمكن وقف الاستخدام الإجرامي للتجويع كسلاح حرب، وحتى يمكن إنهاء إراقة الدماء والمعاناة الإنسانية التي لا توصف. لقد قامت إسرائيل بمحاصرة جميع السكان المدنيين وقصفهم وتجويعهم وتشريدهم. ولا شيء يبرر ارتكاب هذه الفظائع، لا قوانين الطبيعة ولا قوانين البشر.

وأود أن أقول هذا بمنتهى الوضوح. الإفلات من العقاب يقتل. الإفلات من العقاب يقتل الأطفال والنساء والرجال ويحرمهم من الأمن والكرامة والحياة. فإذا اعتقدت إسرائيل أنها ستخضع للمساءلة، لما قتلت 33 000 فلسطيني، أو شوهت 75 000 أو دمرت غزة من شمالها إلى جنوبها. ولم تكن ستقتل لصحفيين أو موظفي الأمم المتحدة أو عمال الإغاثة أو العاملين في المجال الطبي. ولما تسببت باختفاء الآلاف والآلاف من الناس. ولما قتلت 14 000 طفل. لقد قُتل الكثير من الأطفال أو أُصيبوا بالشلل أو تيتموا أو نزحوا المرة تلو الأخرى. وطال انتظار محاسبة إسرائيل قبل هذا العدوان المروع الأخير على غزة. واليوم، أصبح ذلك بديهيا وحتميا.

فمتى يحصل الضحايا، عوضا عن الجناة، على الحماية والدعم في نهاية الأمر؟ أطلب من الجميع التوقف عن تسليح إسرائيل، وأتوجه إلى كل الدول التي تزود إسرائيل بالأسلحة والذخائر حتى تتمكن من قتل أطفالنا ونسائنا والمدنيين الفلسطينيين. أطلب من الجميع التوقف عن تسليح إسرائيل والتعامل التجاري مع المستوطنات، ومحاسبة المسؤولين عن المجازر لا المستعمَرين، ليس الأفراد منهم فحسب بل المسؤولين، على أعلى مستوى، عن هذه السياسات غير القانونية واللاإنسانية. لقد طُلب منا مرارا وتكرارا الاختيار بين العدالة والسلام، ولم نحصل على أي منهما. فلا سبيل للسلام تحت نير هذا الظلم أو في ظل الإفلات من العقاب لإسرائيل. وبمجرد زوال ذلك، سنرى أن السلام قد أصبح أخيرا في متناول أيدينا.

هناك سؤال يجب أن أطرحه. هل ينبغي أن تجلس إسرائيل بيننا في هذه القاعة وكأن شيئا لم يحدث؟ هل ينبغي أن تأخذ الكلمة وتخاطب الأعضاء بغطرسة المستعمر الواثق من حقه في الاحتلال والقتل؟ كيف يُعقل أن يكون الطرف الذي يستعمر ويرتكب الإبادة الجماعية عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة، بينما يتعذر ذلك على الطرف الملتزم بسيادة القانون الدولي والسلام العادل والدائم؟

أولم ننتظر بما فيه الكفاية ونعاني بما فيه الكفاية ونتحمل بما فيه الكفاية؟ هل تريد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن نكون دولة عضوا زميلة؟ الإجابة واضحة: نعم مدوية. إنهم يريدون لنا أن نكون دولة عضوا كاملة العضوية مثلهم تماما وأن نجلس معهم. وسيرحبون بذلك. لقد أعرب أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء مرارا عن دعمها للعضوية الكاملة لفلسطين كجزء لا يتجزأ من دعمها لاستقلالنا. فلماذا إذن لسنا عضوا كامل العضوية؟ ولماذا لا نزال مستبعدين من أسرة الأمم؟

إن الأمم المتحدة يحكمها ميثاق الأمم المتحدة. وهي تسترشد بالقانون الدولي وقد أنشئت لخدمة حكمه. والتشريع الذي يهدف إلى حرماننا من العضوية، وحرماننا من العدالة، وحرماننا من التمثيل وممارسة حقوقنا غير القابلة للتصرف على قدم المساواة مع جميع الأمم الأخرى، غير عادل. وكل ما نطلبه هو أن نتبوأ مكاننا الصحيح بين مجتمع الأمم، وأن نُعامَل على قدم المساواة مع الأمم والدول الأخرى، وأن نعيش في حرية وكرامة وفي سلام وأمن في أرض أجدادنا. ولا يكفي الاعتراف بدولة فلسطين وعضويتها في حد ذاته لإنهاء هذا الاحتلال غير القانوني. ومع ذلك، فهو يمثل الخطوة الأولى نحو تحقيق ذلك الهدف الملح الذي طال انتظاره.

أوقفوا الإبادة الجماعية واضمنوا المساءلة واعترفوا بفلسطين وأيدوا عضويتها في الأمم المتحدة. احتشدوا من أجل حرية فلسطين وسنحقق السلام، كلنا معا.

السيد إردان (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): منذ ما قبل إنشاء الأمم المتحدة أو دولة إسرائيل بفترة طويلة، كان هدف الفلسطينيين واضحا: إبادة اليهود. فقد عمل الحاج أمين الحسيني، مفتي القدس وأحد الآباء المؤسسين للقومية الفلسطينية، يدا بيد مع هتلر لتحقيق ذلك. ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم، لم تتغير جذور النزاع. فهو ليس نزاعا سياسيا ولا يتعلق بتقسيم الأرض، بل يتعلق فقط بتدمير إسرائيل وقتل اليهود. ولكن الأمم المتحدة اليوم ترفض أن ترى ذلك، أو تفضل أن تتصرف كالنعامة التي تدفن رأسها في الرمال بدافع تحقيق مصالح سياسية مشوهة. وقد سمعنا للتو عن بعض هذه المصالح السياسية يُعبر عنها هنا في هذه القاعة.

لقد تأسست الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية لمنع وقوع فظائع مثل المحرقة، ولكن أيديولوجية الإبادة الجماعية نفسها التي تأسست المنظمة لمكافحتها لا تزال سائدة بين الفلسطينيين. فما يتم تلقينه للفلسطينيين، حتى من خلال قنواتهم الإعلامية الرسمية، وما يتم غسل أدمغتهم به في مدارسهم وموادهم التعليمية لا يختلف عن الدعاية المعادية للسامية التي كانت تبثها دير شتورمر في ألمانيا النازية. هذا ما تعلموه. ومن لم يرى ذلك فهو بالتأكيد أعمى. لقد رأينا جميعا ذلك في بث حي في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، عندما نفذت حماس مذبحتها. وحماس تؤكد علنا انتمائها إلى معتقد كراهية اليهود وإبادتهم الجماعية وإلى كتاب كفاحي لهتلر. فقد عُثر على كتابه في العديد من المنازل في غزة. ولكن الأمر لا يقتصر على حماس فقط. فحركة فتح والسلطة الفلسطينية ترفضان أيضا الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية، لأنهما تتشاركان نفس أيديولوجية الإبادة الجماعية. فلم يكتفِ الرئيس عباس حتى بالامتناع عن إدانة مذبحة 7 تشرين الأول/أكتوبر، بل إن السلطة الفلسطينية تدفع رواتب شهرية لجميع الإرهابيين الذين شاركوا في مذبحة 7 تشرين الأول/أكتوبر – جميعهم.

ويسعى الإرهابيون الفلسطينيون، سواء في غزة أو في رام الله، إلى شيء واحد – تدمير إسرائيل، تدمير كامل. ومع ذلك، فقد التزمت الأمم المتحدة، وهي المنظمة التي تأسست لمنع انتشار الأيديولوجية النازية، بتعزيز الجهاديين النازيين في العصر الحديث. واليوم، بعد أن حطمت الأمم المتحدة الرقم القياسي العالمي في موسوعة غينيس لمكافأة الإرهاب، فإنها الآن، وفي انتهاك كامل لميثاق الأمم المتحدة، تفكر في فرض إنشاء دولة إرهابية فلسطينية – نعم، فرضها.

لن تكون هذه دولة عادية، بل ستكون دولة نازية فلسطينية، كيان حقق دولة رغم التزامه بالإرهاب وإبادة إسرائيل. ولو كان هتلر حيا اليوم، لكان قد تغنى في مديح الأمم المتحدة. وإذا حدث ذلك، فسوف نتذكر الأمم المتحدة كمنظمة اختطفها الطغاة ومنتهكو حقوق الإنسان، منظمة تكافئ وحوشا أشبه بالنازي. بالأمس، أحيينا ذكرى مرور ستة أشهر على مجزرة 7 تشرين الأول/أكتوبر. نفذت حماس أبشع وأوسع مذبحة لليهود منذ المحرقة. أُبيدت أسر بأكملها من على وجه الأرض، وتحولت مجتمعات سلمية إلى رماد. وكانت النساء الإسرائيليات ضحايا للاغتصاب الممنهج، كما أخذت حماس أكثر من 250 رهينة إلى غزة. ومعنا، في هذه القاعة بالذات، وفد من الجنود الجرحى الذين حاربوا ببسالة ذلك الشر المطلق في غزة. هؤلاء هم الأبطال الحقيقيون، الذين قاتلوا دفاعا عن مستقبلنا، وأنا أحييهم. ومع ذلك، نحن لا نجتمع اليوم لإدانة فظائع حماس، ولا نجتمع لإدانة حماس، بل نجتمع هنا لسبب وحيد هو أن بعض أعضاء مجلس الأمن – واستمع إليهم أعضاء الجمعية العامة – رفضوا حتى قبول إدانة المغتصبين قتلة الأطفال، واستخدموا حق النقض. يا للعار.

وفي عالم عاقل، لا تفسده المصالح السياسية الدنيئة،، وبعد ستة أشهر من فتح أبواب الجحيم على الإسرائيليين الأبرياء، كان للأمم المتحدة أن تنظم وقفة احتجاجية تكريما للضحايا وأن تعقد مؤتمرا دوليا لتأمين إطلاق سراح الرهائن. وكانت قرارات لتُتّخذ لإدانة حماس. وكان مجلس الأمن ليلتئم لتصنيف حماس كمنظمة إرهابية ومعاقبة أي دولة تساعد في تسليح هؤلاء الإرهابيين وإيوائهم. ولكن للأسف نحن

لا نعيش في عالم عاقل، والأمم المتحدة باتت أكثر فسادا أخلاقيا من أي وقت مضى.

لقد مرت ستة أشهر على المجزرة، ولم تقم أي هيئة من هيئات الأمم المتحدة، ولا حتى هيئة واحدة، ولا الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو أي جهاز آخر من أجهزة الأمم المتحدة، بإدانة حماس. ولم يكرس اجتماع واحد لتناول موضوع رهائننا. هذا جنون. قُتل ما يقرب من 200 1 إسرائيلي بأكثر الطرق وحشية، سُحقوا كالحشرات، بينما احتجز 133 رهينة لمدة ستة أشهر، ستة أشهر يتعرضون للضرب والتعذيب وسوء المعاملة والاغتصاب. والآن، تنهمر الصواريخ على البلدات والمدن الإسرائيلية كل يوم، ويضطر الملايين إلى الاندفاع ذهابا وإيابا إلى الملاجئ اتقاء القنابل. ولكن معاناة الإسرائيليين لا تعني شيئا بالنسبة للأمم المتحدة. وأنا أطلب إلى الأعضاء أن يتصورا ما هو شعورهم لو كانت ابنتهم نوا أرغماني أو ناما ليفي، هاتين الفتاتين الجميلتين احتجزهما الإرهابيون رهينتين مدة نصف عام، وعانتا من أهوال لا توصف. أو ما ذا لو كان ابنهم روم براسلافسكي، البطل الشجاع الذي قضى ساعات في إنقاذ الآخرين في مهرجان نوفا الموسيقي قبل أن تحتجزه حماس رهينة، وما زال كذلك حتى الآن. ماذا لو كان والدهم أميرام كوبر، الجد المحب الذي اختُطف بعنف إلى غزة. وبالمناسبة، يبلغ أميرام من العمر 84 عاما. أي وحوش يختطفون رجلا يبلغ من العمر 84 عاما؟ الجميع هنا يلوذون بالصمت. هم جميعا أشخاص لديهم قصص وحياة وأحباء، والأمم المتحدة لم تفعل شيئا، لا شيء على الإطلاق، لتأمين إطلاق سراحهم. عار عليكم.

لقد نسيت هذه الهيئة المقصد التأسيسي للأمم المتحدة، لذلك سأذكّر الجميع به. كما تنص المادة 1 من الميثاق، فإن أحد مقاصد الأمم المتحدة هو "حفظ السلم والأمن الدوليين، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان".

وبدلا من إزالة التهديدات، أمضت الجمعية العامة الأشهر الستة الماضية في تأكيد التهديدات وتجاهل خرق السلام الذي هو الأخطر على الإطلاق، ألا وهو احتجاز رهائن إسرائيليين أبرياء من قبل الإرهابيين المغتصبين. ولم يقم الصليب الأحمر حتى بزيارتهم. هل يتصور أحد هنا ذلك؟ كما لم تنشئ الجمعية آلية إبلاغ بشأنهم ولم تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا أسبوعيا عن الإجراءات التي اتخذها من أجل إطلاق سراحهم. هي لم تفعل شيئا البتة. لماذا هذه الجمعية العامة مشوهة أخلاقيا إلى هذا الحد؟ لم يرهن أي من القرارات التي اتخذت في هذه القاعة أو في مجلس الأمن وقف إطلاق النار بالإفراج عن الرهائن، ومن الواضح لماذا. أعتذر مرة أخرى عن لغتي، ولكن لا أحد هنا يبالي بالرهائن الإسرائيليين أو بحياة الإسرائيليين عموما. فمنذ ستة أشهر والأمم المتحدة لا تركز إلا على الحالة في غزة ووقف إطلاق النار. ولم يُتخذ أي إجراء من أجل الرهائن، في حين كان هناك تفانٍ كامل في مساعدة الحشود من غوغاء غزة الداعمين للنازيين من حماس والمحتفين بهم. رأينا كيف كانوا يحتفلون بالاختطاف وهم يضربون الضحايا الذين نُقلوا إلى غزة ويبصقون عليهم علانية. إن وقف إطلاق النار بدون شروط هو تأكيد من الأمم المتحدة بأن حماس تستطيع إعادة تجميع صفوفها وإعادة تسليح نفسها والعودة إلى ارتكاب أفعالها في 7 تشرين الأول/أكتوبر، تماما كما تعهدت بذلك. ونلاحظ أن أول الأطراف التي أشادت بقرار مجلس الأمن بشأن وقف إطلاق النار (القرار 2728 (2024) كانت – ويا للمفاجأة – حماس ونظام آية الله في طهران، الدولة الأولى الراعية للإرهاب، لأن سياسة الأمم المتحدة تمنح الجهاديين تفويضا مطلقا للإبادة الجماعية. هذا هو مستوى التدني الذي وصلت إليه المنظمة.

بعد مرور ستة أشهر على المذبحة، لم تُسجل أي وقفات احتجاجية. ولا إدانات لحماس. ومجلس الأمن منهمك الآن بمناقشة الاعتراف بدولة نازية فلسطينية، عوضا عن تصنيف حماس كمنظمة إرهابية. ستكون هذه أبشع مكافأة على أبشع الجرائم. ويتداول المجلس حول ما إذا كان ينبغي منح مرتكبي هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر ومؤيديها مركز العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. لقد سمعنا ذلك للتو. إن مجرد إجراء هذه المناقشة يشكل بالفعل انتصارا للإرهاب المرتبط بالإبادة الجماعية. بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر، هل يمكن لأحد أن يتصور منح تنظيم القاعدة شرعية دولية ومكانة؟ فما هي

الخطوة التالية؟ النظر في عضوية تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الأمم المتحدة؟ بعد ستة أشهر من غزو حماس لإسرائيل لكي تغتصب وتقتل وتدمّر، في فظاعة فاقت ما حدث في 11 أيلول/سبتمبر بأكثر من 20 مرة، ترسل الأمم المتحدة رسالة واضحة إلى جميع الإرهابيين الجهاديين في السلطة الفلسطينية وحول العالم. ورسالتها هي أن الأمم المتحدة ستنظر في مطالب أولئك الذين يرتكبون المجازر والفظائع، مهما بلغ تطرفهم. فأي منطق مريض ومنحرف هذا؟ وإذا اختار المجلس أن يقدم هذه الجائزة للهمجية، فإنه ما عاد يستحق أن يسمى مجلس الأمن. وسيعرف إلى الأبد بمجلس الإرهاب.

لم يشهد التاريخ قط مكافأة أعظم للشر. وأود أن أذكر الجميع بأن الشروط الأساسية لانضمام الدول إلى الأمم المتحدة هي، أولا، وجود السكان الدائمين، ثانيا الإقليم المحدد، ثالثا حكومة محددة، ورابعا القدرة على الدخول في علاقات مع الدول الأخرى. وهناك مبدأ هام جدا تنص عليه المادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة وهو أن "العضوية في الأمم المتحدة مباحة لجميع... الدول المحبة للسلام". "المحبة للسلام". وليس هناك ما هو أكثر وضوحا من حقيقة أن الفلسطينيين لا يستوفون هذه المعايير. فالسلطة الفلسطينية ليس لها أي سيطرة إطلاقا على غزة. وكلنا نعرف ذلك. ففي عام 2007، وبعد أن صوت سكان غزة لصالح إرهابيي حماس، شرعت حماس في مطاردة وقتل كل من يمثل السلطة الفلسطينية في غزة، وألقت ببعضهم من فوق أسطح المنازل في عمليات إعدام علنية.

وحتى في يهودا والسامرة، تخضع أحياء ومدن بأكملها لحكم عصابات إرهابية أخرى، ومن المفارقات أن السلطة الفلسطينية لا تملك سلطة. وفي حين أن هذا في حد ذاته سبب كاف لرفض هذه المكافأة المقززة للإرهاب الفلسطيني، فإن السلطة الفلسطينية هي نقيض الكيان المحب للسلام. مرة أخرى، الجميع هنا يعرف ذلك. وكما قلت، لم يكتفِ الرئيس عباس والسلطة الفلسطينية بعدم إدانة الهجوم، ولكنهما يدفعان رواتب شهرية لجميع الإرهابيين الذين شاركوا في مجزرة 7 تشرين الأول/أكتوبر. هذا كيان محب للإبادة الجماعية ولا يستحق أي مركز هنا. ولا ترغب الجمعية ولا المجلس في معالجة جذور المشكلة. وجذور المشكلة هي أن المطلوب نزع سلاح السلطة الفلسطينية وغزة والقضاء على نزعة التطرف، تماما كما حدث في ألمانيا بعد سقوط النازية. وإلى أن تتوقف ثقافة الكراهية لدى الفلسطينيين، لا توجد إمكانية لأي حل. فبعد 7 تشرين الأول/أكتوبر، أصبح اجتثاث شأفة التطرف في المجتمع الفلسطيني مطلبا غير قابل للتفاوض بالنسبة لإسرائيل. ويجب وضع حد لثقافة الكراهية.

وما فتئت السلطة الفلسطينية تدفع للإرهابيين ثمن هجماتهم الإرهابية القاتلة لسنوات. وهذا أمر غير معتاد، بل إنه تشريع فلسطيني. وفقا للقانون الفلسطيني، يتقاضى الإرهابيون الفلسطينيون رواتب شهرية لقتل الإسرائيليين. يجب أن يستوعب الجميع هنا ذلك. وهذه الرواتب قد تبلغ آلاف الدولارات شهريا، وهي في تصاعد مستمر. وكلما طالت مدة عقوبة السجن المحكوم بها على الشخص، زاد راتبه. ومن يقتل المزيد من اليهود، يحصل على المزيد من المال. هذا هو قانون الدفع مقابل القتل الدنيء الذي تتبعه السلطة الفلسطينية. ويجب أن يطالعه الجميع هنا. كم هي "محبة للسلام" حقا، ربما في نظر هذه المنظمة المفلسة أخلاقيا.

وفي الختام، ستبدأ أسرة كل إرهابي من حماس قُتل في 7 تشرين الأول/أكتوبر وما بعده في تلقي مدفوعات شهرية، شأنه شأن جميع الإرهابيين الذين اعتقلتهم إسرائيل منذ ذلك التاريخ. وهذا حافز محض لقتل الإسرائيليين، يجري العمل به حتى وقتنا هذا، بينما تفكر الجمعية في منح الإرهابيين دولة. وسبب أخير لوجوب عدم تأييد طلبهم هو أن منح الدولة الفلسطينية ليس فقط انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة بل أيضاً انتهاكاً للمبدأ الأساسي المتمثل في التوصل إلى حل دائم على طاولة المفاوضات. إنه رسالة واضحة للفلسطينيين بأن نزعتهم المتواصلة للرفض ومقاطعتهم للمفاوضات قد أثمرتا. ولا يوجد ما يديم النزاع أكثر من اعتقاد أحد الطرفين أن بإمكانه فرض مطالبه على الطرف الآخر من خلال طرف ثالث، وهو الأمم المتحدة. وهذا بالضبط ما تفعله مناقشة الأمم المتحدة لمنح الفلسطينيين دولة من جانب واحد. إنه يديم النزاع.

هذا هو للأسف ما تفعله هذه المنظمة منذ سنوات. حتى قبل أن تولد الأمم المتحدة، وقبل أن تنشأ، رفض العرب قبول فكرة الدولة اليهودية داخل أي حدود. لقد رأينا ذلك مع لجنة بيل في عام 1937، وخطة الأمم المتحدة للتقسيم هنا في عام 1947 والتي رفضها الفلسطينيون بعد كامب ديفيد في عام 2000، وعرض رئيس الوزراء أولمرت في عام 2008، وفيما يتعلق بمبادرة أوباما في عام 2014، وصفقة القرن التي طرحها ترامب في عام 2020. في كل مرة كانت تُطرح فيها خطة للسلام كان رد الفلسطينيين هو الرفض التام لها. وهذا ليس لأن العروض لم تكن سخية – فقد كانت سخية – بل لأن العروض تضمنت وجود إسرائيل، وبالنسبة للفلسطينيين فإن الحل الوحيد هو حل يزيل الدولة اليهودية من الوجود. ولكن بدلاً من الضغط عليهم للتفاوض من أجل الاتفاق على وجود إسرائيل، تفضل الأمم المتحدة اتباع نهج انفرادي ونبذ طاولة المفاوضات ودكّ دولة فلسطينية في حلق إسرائيل. ليست هذه هي الطريقة التي تحلون بها النزاع، بل هي الطريقة التي تضمنون بها المزيد من إراقة الدماء والمزيد من العنف والمزيد من أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر. يتذكر جميع أعضاء الجمعية كيف أنه بعد انسحاب إسرائيل من غزة وفك ارتباطها بها في عام 2005، حولت حماس كل شبر من القطاع إلى معقل للإرهاب الإيراني.

لن نسمح أبداً بحدوث نفس الشيء في يهودا والسامرة، ما تسمونهما بالضفة الغربية. لا يمكن التوصل إلى اتفاق إلا على طاولة المفاوضات، وليس بفرضه من جانب واحد هنا. لقد حققت إسرائيل السلام. حققنا السلام مع مصر، ومع الأردن، ومع الإمارات العربية المتحدة، ومع البحرين، ومع المغرب. تحقق السلام من خلال الحوار والمفاوضات، وليس لأن طرفًا ثالثًا فرضه بالقوة. من المؤسف أن الأمم المتحدة تعمل منذ سنوات على تخريب السلام في الشرق الأوسط. لقد مرت ستة أشهر منذ أن أصبحت أيديولوجية الإبادة الجماعية لحماس حقيقة واقعة، ومع ذلك بدلاً من إدانة الإرهابيين تسعى الأمم المتحدة إلى مكافأتهم. هذه هي أحط لحظات الأمم المتحدة، لحظة الخزي والعار والإفلاس الأخلاقي التام. إنها لحظة لن تُنسى أبداً.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ونستون بيترز، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية نيوزيلندا.

السيد بيترز (نيوزيلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الوضع في غزة كارثة محققة. تدين نيوزيلندا حركة حماس على هجماتها الإرهابية الشنيعة في 7 تشرين الأول/أكتوبر وما بعدها، بما في ذلك انتهاكاتها الهمجية بحق النساء والأطفال. يجب علينا جميعاً هنا أن نطالب بالإفراج الجماعي عن كل الرهائن المتبقين فوراً. وفي الوقت نفسه، فإن الحقائق على أرض الواقع في غزة واضحة تماماً. لقد قُتل أكثر من 32 ألف مدني. وتم تشريد الملايين. التحذير يدق في آذاننا بأن المجاعة في غزة وشيكة. وفي الواقع، لا يزال المدنيون الفلسطينيون يتحملون العبء الأكبر من الأعمال العسكرية الإسرائيلية. ويتعرض العاملون في المجال الإنساني والطبي للقتل، كما تم تدمير المرافق الصحية والبنى التحتية الحيوية. إن غزة التي كانت تواجه أصلا تحديات كبيرة بسبب هذا النزاع أصبحت الآن أرض خراب. والأسوأ حتى من ذلك هو أن جيلاً آخر من الشباب الفلسطيني الذي يعاني أصلاً من العنف يتعرض للمزيد من الصدمات.

منذ بداية الأزمة الحالية في غزة تم استخدام حق النقض خمس مرات لمنع مجلس الأمن من التصرف بشكل حاسم. وهذا ما جعل المجلس يفشل في مسؤوليته في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. تعارض نيوزيلندا منذ فترة طويلة استخدام حق النقض. لقد دعمنا بفعالية مبادرة حق النقض منذ بدايتها وما زلنا من المؤيدين الفخورين للقرار 262/76. وقد رحبت نيوزيلندا بالقرار 2728 (2024)، الذي طالب بوقف فوري لإطلاق النار في شهر رمضان، بما يؤدي إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار. إننا ندعو جميع أطراف النزاع إلى الامتثال للقرار 2728 (2024) دون تأخير.

نحن نقدر إعلان إسرائيل المتأخر بأنها ستسمح بدخول المزيد من المساعدات الإنسانية إلى غزة. يجب أن تبذل إسرائيل كل ما في وسعها لتمكين وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وسريع ودون عوائق. لا يمكن أن يكون لدى إسرائيل الآن أي مفاهيم خاطئة فيما يتعلق بالتزاماتها القانونية. إن التدابير المؤقتة التي أمرت بها محكمة

العدل الدولية واضحة ويجب الامتثال لها بشكل كامل وفوري. وتقدم نيوزيلندا دعمها الكامل لولاية سيغريد كاغ، كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة. وقد أعلنا في الأسبوع الماضي عن مساهمة مالية من نيوزيلندا لدعم آلية السيدة كاغ من أجل زيادة تدفق المساعدات إلى غزة. وتتطلع نيوزيلندا إلى نتائج التحقيقات في الادعاءات الخطيرة التي تم توجيهها ضد بعض موظفي الأونروا، لأن وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك كالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، لها دور حاسم في تلبية احتياجات الفلسطينيين. ويجب رفع القيود الإسرائيلية المفروضة على قدرة الأونروا على العمل في غزة.

تشعر نيوزيلندا بقلق بالغ إزاء المؤشرات المتكررة من إسرائيل بأنها قد تشن قريباً هجوماً عسكرياً على رفح. يجب عدم إجبار المواطنين الفلسطينيين على دفع ثمن هزيمة حماس. إن مخاطر زيادة انجرار المنطقة بأسرها إلى هذا النزاع شديدة بشكل مفزع وتثير قلقا بالغا. نحث بقوة الأطراف الإقليمية، بما في ذلك إيران، على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

يستحق الإسرائيليون والفلسطينيون أن يعيشوا في سلام وأمن. وهناك دعم ساحق في المجتمع الدولي، بما في ذلك من نيوزيلندا، لحل الدولتين. سيتطلب تحقيق ذلك مفاوضات جادة من قبل الطرفين، ويجب أن تشمل دولة فلسطينية. نحن لا نقبل أن تحقق إسرائيل السلم والأمن بينما تستولي على المزيد والمزيد من الأراضي المخصصة للدولة الفلسطينية المستقبلية. يجب أن تنتهي هذه الفكرة المضللة. إن بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي المحتلة والتهجير القسري للفلسطينيين من غزة تعرض حل الدولتين للخطر، والذي يظل المخطط الوحيد الذي نملكه للسلام.

السيد الواصل (المملكة العربية السعودية): ألقي هذا البيان نيابة عن مجموعة الدول العربية وفي البداية، أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة تحت البند المعنون "استخدام حق النقض".

على مدى 6 أشهر من العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني نجد أن مجلس الأمن إما أن تجهض فيه قرارات تدعو صراحة لوقف إطلاق النار أو أن تقدم فيه قرارات على غرار القرار الذي تم التصويت عليه بمجلس الأمن مؤخرا بتاريخ 22 آذار/مارس 2024 والذي تحاشى المطالبة صراحة بالوقف الفوري لإطلاق النار حيث لم يجد ذلك حيزا في مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة S/2024/239. فبالإضافة لكونه لا يحقق الهدف الأساسي المنشود وهو الوقف الفوري لإطلاق النار في غزة، فقد افتقر أيضا إلى ضمانات واضحة لمنع المزيد من التصعيد.

كما أنه قد غض الطرف عن مسؤولية إسرائيل، وهي القوة القائمة بالاحتلال، عن الجرائم والفظائع المرتكبة، مما يعطي الضوء الأخضر لآلة الحرب الإسرائيلية لمواصلة مجازرها بحق المدنيين العزل، حيث وصل عدد الضحايا لأكثر من 000 33 قتيل فلسطيني و 000 75 مصاب أغلبهم من النساء والأطفال.

ترحب المجموعة العربية بقرار مجلس الأمن 728 (2024) والذي اعتمد في 25 آذار/مارس وتشكر جهود الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وبقية الأعضاء المنتخبين بمجلس الأمن على تقديم مشروع القرار S/2024/173 الذي يدعو لوقف فوري لإطلاق النار في غزة في شهر رمضان المبارك يؤدي إلى وقف مستدام لإطلاق النار، والذي طالما طالبت به المجموعة العربية في ظل التدهور الكارثي للوضع الإنساني في غزة، كذلك في ظل نداءات المجتمع الدولي بضرورة وقف إطلاق النار.

إلا أن عدم تطبيق القرار 2728 (2024) يضع مجلس الأمن على المحك ويطرح التساؤل عن جدوى وجوده حيث تطالب المجموعة بوجوب تنفيذ القرار بالكامل. فمسائل السلم والأمن هي مسائل لا يمكن إغفالها أو الاستخفاف بها.

تؤكد المجموعة العربية أن مسألة الوقف الفوري لإطلاق النار لن تعطل أو تعرقل أي مساع أو جهود دبلوماسية تبذل على الأرض لإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين من كلا الجانبين ولن تتعارض معهما، كما يردد. فالتحجج بذلك يمنح الوقت لقوات الاحتلال الإسرائيلية لمواصلة ارتكابها للجرائم والفظائع ضد المدنيين العزل واستهداف البنى

التحتية من مستشفيات ومدارس ومجمعات سكنية ودور عبادة وكذلك الطواقم الطبية والإنسانية. كما أن محاولة تبرير تلك الجرائم بشكل أو بآخر تحت مسمى حق الدفاع عن النفس تأتي بمثابة شرعنة لتلك الجرائم والمشاركة فيها.

فما من ذريعة أو مبرر للجرائم والفظائع اللاإنسانية التي ترتكبها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، صباح مساء ضد المدنيين العزل. كما أن ذلك يعد أحد أشكال ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين عند النظر في سياقات أخرى.

وتجدد المجموعة العربية مطالبتها للمجتمع الدولي ومجلس الأمن بضمان توفير الحماية للمدنيين وتسريع دخول وإيصال المساعدات الإنسانية على أوسع نطاق ودون عرقلة إلى قطاع غزة بموجب القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023). كما تؤكد دعمها الكامل لجهود السيدة سيغريد كاغ، كبيرة منسقي الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة ومساعيها للاستجابة للحالة الإنسانية الكارثية التي يشهدها القطاع.

في الوقت الذي تطالب فيه المجموعة بوقف فوري لإطلاق النار غير مشروط ومستدام لإيقاف عدد الضحايا المتزايد يوما بعد يوم، فإنها تطالب أيضا كافة الدول المصدرة للأسلحة لإسرائيل بالكف عن ذلك حقنا للدماء. كما تطالب المجتمع الدولي ومجلس الأمن بفرض احترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ومحاسبة الجانب الإسرائيلي على ما ارتكبه وما زال يرتكبه من جرائم فظيعة.

تدين المجموعة ما تتعرض له وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من حملة إسرائيلية تستهدفها وتسعى لإنهائها، آملة من الدول المانحة التي علقت مساهماتها في تمويل الوكالة بالعدول عن قرارها واستئناف تمويلها وسد الفجوة التمويلية للوكالة، كونها العمود الفقري لعمليات الاستجابة الإنسانية في غزة والمنطقة.

كما تدين المجموعة وبأشد العبارات استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي لقافلة منظمة المطبخ المركزي العالمي في قطاع غزة في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني مما أسفر عن مقتل وإصابة عدد من العاملين في المجال الإغاثي والإنساني.

وتحمّل المجموعة العربية إسرائيل كامل مسؤولية هذا التطور الخطير مع المطالبة بتحقيق عاجل ومستقل وشفاف في ما حدث ومعاقبة مرتكبيه. وتشدد المجموعة على رفضها لاستخدام الغذاء كسلاح وفرض القيود على إيصال المساعدات الإنسانية مع مطالبتها بتوفير الحماية الفورية لعاملي الإغاثة الإنسانيين.

لقد باتت مسألة انضمام دولة فلسطين للأمم المتحدة ومنحها العضوية الكاملة أكثر إلحاحا من ذي قبل. وسيكون ذلك بمثابة تعزيز للعمل الجاد والحقيقي في سبيل حل النزاع في المنطقة وإنهاء الاحتلال على أساس حل الدولتين – وتتطلع المجموعة للدعم اللازم في هذا الاتجاه كما تشيد المجموعة بجهود اللجنة الوزارية التي شكلتها القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية بالرياض، لبحث العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني بهدف بلورة خطة لتحرك دولي لوقف الحرب على غزة والضغط من أجل إطلاق عملية سياسية جادة وحقيقية لتحقيق السلام الدائم والشامل وفق المرجعيات الدولية المعتمدة.

وتشيد المجموعة كذلك بجهود دولة قطر وجمهورية مصر العربية للتوصل إلى اتفاق هدنة إنسانية للتخفيف من الأوضاع المأساوية في قطاع غزة وإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين من كلا الجانبين والسماح بدخول عدد أكبر من القوافل الإنسانية والمساعدات الإغاثية وتعرب المجموعة عن أملها بأن تسهم هذه الجهود في وقف التصعيد واستهداف المدنيين الفلسطينيين وتهجيرهم قسرا وصولا لوقف كامل للحرب في قطاع غزة وإنهاء الحصار المفروض على القطاع ورفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني.

ختاما، تعيد المجموعة التأكيد على أن السلام هو الخيار الاستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط وأن أمن المنطقة يتطلب الإسراع في إيجاد حل عادل وشامل لقضية فلسطين وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية بما يكفل حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه لعام 1967،

وعاصمتها القدس الشرقية، وتدين جميع الإجراءات الأحادية التي تقوض حل الدولتين وتدعو إلى وقفها الفوري الكامل.

السيدة مارين سيبيا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلمت بالإسبانية*): تتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن تدلي بهذا البيان باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

إننا نشارك في هذه المناقشة اليوم نتيجة لتفعيل الآلية المنصوص عليها في القرار 262/76 في أعقاب التصويت السلبي الذي أدلى به عضوان دائمان في مجلس الأمن على مشروع القرار S/2024/239 الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية في 22 آذار/مارس 2024.

في ذلك الصدد، نود أن نبدأ بالترحيب بالشفافية التي شرح بها وفدا جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي في مجلس الأمن وفي جلسة الجمعية العامة اليوم دوافع ومبررات قراريهما باستخدام حق النقض ضد مشروع القرار.

وخلافاً لما حاولت وسائل الإعلام ومروجوه تصويره للمجتمع الدولي والرأي العام العالمي، فإن مشروع القرار S/2024/239 كان غير متوازن ومتحيزاً جدا، ولن يسهم في تحقيق وقف إطلاق النار الذي طال انتظاره في غزة الذي تمس الحاجة إليه في حال اعتماده. فعلى عكس ذلك كان سيطلق يد السلطة القائمة بالاحتلال في عملياتها العسكرية في قطاع غزة بهدف مواصلة مذابحها ضد الشعب الفلسطيني، الأمر الذي ربما يشكل سابقة خطيرة في المستقبل.

وعلى الرغم مما حدث في 22 آذار/مارس 2024 فيما يتعلق بمشروع قرار وقف إطلاق النار المزعوم، فإننا نشيد بقرار مجلس الأمن بتحمّل بعض مسؤولياته على الأقل، كما ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن اعتماد القرار 2728 (2024) المؤرخ 25 آذار/مارس الذي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار خلال شهر رمضان على أن تلتزم به جميع الأطراف.

في ذلك الصدد، ندعو إلى الاحترام الكامل والتنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن 2728 (2024) بهدف تحقيق وقف إطلاق نار دائم ومستدام في قطاع غزة يمتد إلى ما بعد شهر رمضان المبارك الذي سينتهي بعد ساعات قليلة، وبالتالي وضع حد نهائي لأشهر من المعاناة والصدمات التي لا تطاق التي يعاني منها السكان المدنيون الفلسطينيون ووقف الدمار الواسع النطاق لجميع أشكال البنية التحتية، فضلا عن تمكين الجهات الفاعلة الإنسانية في الميدان، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة المتخصصة بقيادة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، من تقديم الدعم والمساعدة العاجلة ودون عوائق لمن هم في أمس الحاجة إليها، وخاصة للتخفيف من أزمة انعدام الأمن الغذائي الحاد التي تؤثر على جميع السكان والتخفيف من آثار المجاعة المروعة التي يعيشونها في شمال غزة.

علاوة على ذلك والأهم منه أننا نطالب بالتنفيذ الصارم والفوري والكامل لجميع القرارات ذات الصلة التي اعتمدها مجلس الأمن بشأن قضية فلسطين، بما فيها القرار 2728 (2024) وهي قرارات ملزمة قانوناً بموجب أحكام المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة. ولنذكر في ذلك السياق أن أحد الدوافع لإنشاء مجموعة الأصدقاء قبل ثلاث سنوات كان شعورنا بالقلق إزاء التهديدات المتزايدة لميثاق الأمم المتحدة، بما فيها النُهج الانتقائية أو التفسيرات الذاتية الخاصة لأحكامه. لذلك نرفض رفضا قاطعا أي محاولة للاستمرار في رفض قرارات مجلس الأمن بشأن قضية فلسطين، لأن من شأن ذلك أن يوفر سياقا لإفلات السلطة القائمة بالاحتلال من العقاب في نهاية المطاف، بينما يطيل أمد أكثر النزاعات التي تواجهها البشرية إيلاما منذ أكثر من 75 عاما. ولا يمكننا أن نبالغ في التشديد على أن مسؤوليتنا الجماعية المشتركة تتمثل في كفالة ألا يبقى قرار مجلس الأمن 2728 (2024) مجرد حبر على ورق، شأنه في ذلك شأن ما يزيد على 90 قرارا اعتمدها مجلس الأمن بشأن الموضوع نفسه في الماضي.

علاوة على ذلك، نود أن نشدد على أن الامتثال الصارم والكامل لوقف إطلاق النار وللتدابير المؤقتة التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في 26 كانون الثاني/يناير و 28 آذار/مارس يظل أمرا حاسما، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ أحكام القرار دإط–2022/10 الذي اعتمدته الجمعية العامة بأغلبية ساحقة قبل ثلاثة أشهر بالضبط. فخلال تلك

الفترة، كانت الغالبية العظمى من المجتمع الدولي تنتظر بفارغ الصبر أن يتخذ الجهاز المنوط به اعتماد مثل تلك القرارات لضمان السلم والأمن الدوليين – مجلس الأمن – إجراءً نهائيًا، مدركين أن ذلك هو الإجراء الوحيد الذي سيضع حدا لإراقة الدماء والتهجير القسري، فضلا عن وقف خطط إسرائيل المعلنة لشن عملية عسكرية برية في رفح، والتي – غنيا عن القول – أنها ستكون لها آثار كارثية على ما يقرب من 1 5 مليون شخص يحتمون هناك. كما يسمح قرار كذلك بحماية السكان المدنيين الفلسطينيين، بما يتسق مع التزاماتنا الجماعية بموجب القانون الدولي الإنساني، وبالتالي يكفل دخول المساعدات العاجلة للتخفيف من الأوضاع الإنسانية الكارثية في الميدان، بما في ذلك انتشار الجوع والمرض ونقص المأوى.

إذ أنتقل إلى موضوع مختلف، وإن كان مرتبطا بما قلته للتو، فإننا نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا دعمنا الكامل للحاجة المؤجلة منذ فترة طويلة لمعالجة مسألة عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة، حتى يتسنى قبولها أخيرا عضوا كامل العضوية في منظمتنا ولكي تتبوأ أخيرا مكانها الصحيح في المجتمع الدولي. ونحن على ثقة بأن مجلس الأمن سيتحمل أخيرا مسؤوليته في ذلك الصدد من خلال النظر بشكل إيجابي في طلب عضوية دولة فلسطين الذي لا يزال معلقا أمام هذا الجهاز منذ أيلول/سبتمبر 2011 والذي قُدّم لإعادة النظر فيه في 2 نيسان/أبريل. إننا نناشد مجلس الأمن – لأجل الحفاظ على أفق سياسي للشعب الفلسطيني حقا – أن يقدم توصية رسمية بصدده إلى الجمعية العامة. فمن شأن ذلك أن يمهد الطريق لترجمة تطلعاتهم إلى واقع ملموس، بوصف ذلك تعبيرا هاما عن حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال.

ختاما، نود أن نؤكد مرة أخرى التزامنا الراسخ بقضية فلسطين العادلة وتضامننا الكامل مع الشعب الفلسطيني البطل في نضاله من أجل نيل حقوقه غير القابلة للتصرف والتمتع بالحرية والعدالة. كما نؤكد مجددا دعمنا الثابت للحفاظ على الأفق السياسي الذي من شأنه أن يؤدي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني وتحقيق استقلال دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية/القدس الشريف وفقا لحدود ما قبل عام 1967. فكل تلك أمور أساسية لأجل تحقيق السلام العادل والدائم والأمن في المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا.

السيد لامبرينيديس (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يرحب الاتحاد الأوروبي بعقد هذه المناقشة في أعقاب استخدام حق النقض في 27 آذار/مارس. كما نرحب بالجهود التي أدت إلى اعتماد قرار مجلس الأمن 2728 (2024)، المؤرخ 25 آذار/مارس الذي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار في شهر رمضان، بما يؤدي إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن.

يشدد الاتحاد الأوروبي على أن قرارات مجلس الأمن ملزمة ويدعو إلى تنفيذها الفوري. إن الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لتقديم دعمه الكامل وسيواصل بذل كل جهد ممكن للتخفيف من المعاناة الإنسانية الأليمة في غزة. يشمل ذلك تقديم الدعم القوي للأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى، ونحث على التعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة بما يمكنها من أداء عملها الهام.

يشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية احترام وتنفيذ أوامر محكمة العدل الدولية، وهي أوامر ملزمة قانونيًا أيضًا، ويشير إلى تدابيرها المؤقتة الصادرة في 26 كانون الثاني/يناير و 28 آذار/مارس والتي يجب تنفيذها على الفور. يجب على جميع الأطراف احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

يعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه للخسائر غير المسبوقة في أرواح المدنيين والوضع الإنساني الحرج في غزة والخطر المباشر الذي تسببه المجاعة نتيجة لعدم كفاية دخول المساعدات. كما يعدُّ إنهاء معاناة المدنيين والحيلولة دون وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح ضمن الأولويات القصوى. وبالمثل فإن ضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني أمر بالغ الأهمية. ونأسف في ذلك الصدد، للأعداد غير المسبوقة من العاملين الذين لقوا حتفهم في غزة، بمن فيهم موظفو

منظمة المطبخ المركزي العالمي الذين قتلوا مؤخرا جراء هجمات قوات الدفاع الإسرائيلية. يرحب الاتحاد الأوروبي بمبادرة "أمالثيا" التي تفتح طريقاً بحرياً للمساعدات الطارئة من قبرص إلى غزة لتكملة الطرق البرية التي ظلت الطريق الرئيسي لإيصال الإمدادات اللازمة. بيد أن هناك حاجة ماسة إلى طرق ومعابر برية إضافية.

يذكّر الاتحاد الأوروبي بإدانته لحماس بأشد العبارات الممكنة بسبب هجماتها الإرهابية الوحشية والعشوائية على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، معترفًا بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها بما يتماشى مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ويحيط الاتحاد الأوروبي علمًا بتقارير براميلا باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ويشعر بالجزع إزاء العنف الجنسي الذي وقع خلال هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر. لذا نؤيد إجراء تحقيقات في جميع ادعاءات العنف الجنسي، مع الإشارة إلى تقارير ريم السالم، المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد النساء والفتيات. كما نحث الحكومة الإسرائيلية على الامتناع عن تنفيذ أي عملية هجومية كبيرة في رفح، حيث يبحث أكثر من مليون فلسطيني حاليا عن الأمان والحصول على المساعدات الإنسانية.

يشدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة الخدمات التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في غزة وفي سائر أرجاء المنطقة. كما نرحب ببدء الأمم المتحدة إجراء تحقيق داخلي واستعراض خارجي على وجه السرعة عقب الادعاءات الخطيرة ضد 12 من موظفي الأونروا، ونرحب كذلك باحتمال اتخاذ الأمم المتحدة مزيدا من الإجراءات الحاسمة لضمان المساءلة وتعزيز عمليات الرقابة والإشراف.

لا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، حيث بلغ التوسع الاستيطاني وعنف المستوطنين مستويات قياسية. في ذلك الصدد، يدين الاتحاد الأوروبي قرارات الحكومة الإسرائيلية بتوسيع المستوطنات غير القانونية في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة ويحثها على التراجع عنها. فالمستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وما تزال عقبة أمام السلام. عليه، يجب على إسرائيل وقف توسيع المستوطنات وإضفاء الشرعية عليها، فضلا عن منع عنف المستوطنين وضمان مساءلة مرتكبي الجرائم. يظل الاتحاد الأوروبي ملتزماً التزاماً راسخاً بالسلام الدائم والمستدام على أساس حل الدولتين. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن الأعمال التي تقوض مبدأ حل الدولتين وقابلية الدولة الفلسطينية المستقبلية للبقاء. والاتحاد الأوروبي على استعداد للإسهام في إحياء العملية السياسية.

ختاما، في ظل هذا التوتر الإقليمي الحاد، لا بد من التحلي بأقصى درجات ضبط النفس، لا سيما في لبنان والبحر الأحمر. وقد أطلق الاتحاد الأوروبي عملية "أسبيدس" لحماية حرية الملاحة وأمن البحارة في البحر الأحمر وخليج عدن والمنطقة بأسرها. ويجب احترام مبدأ حرمة المباني الدبلوماسية والقنصلية والموظفين الدبلوماسيين والقنصليين في جميع الحالات وفي جميع الظروف، وفقاً للقانون الدولي. إن المزيد من التصعيد في المنطقة ليس في مصلحة أحد.

السيد راي (كندا) (*تكلم بالفرنسية*): ألقي هذا البيان بالنيابة عن أستراليا ونيوزيلندا وبلدي، كندا (مجموعة بلدان أستراليا وكندا نيوزيلندا).

تعرب بلدان المجموعة، سيدي الرئيس، عن امتنانها لعقد هذه الجلسة. وتعدُّ إدارة مبادرة حق النقض آلية هامة لتعزيز الشفافية والمساءلة في مجلس الأمن.

ونثني على مجلس الأمن لاعتماده في 25 آذار/مارس القرار 2728 (2024) الذي طالب بوقف فوري لإطلاق النار في غزة خلال شهر رمضان والإفراج عن الرهائن. فبعد ستة أشهر من النزاع، جاء هذا القرار خطوة أساسية. ونود أن نكرر مرة أخرى إدانتنا القاطعة للهجمات الإرهابية التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر على إسرائيل، ونأسف بشدة لأن مجلس الأمن لم يُدِن بعْد ذلك الهجوم المروع. وتدعو دول مجموعة بلدان أستراليا وكندا نيوزيلندا حماس إلى الإفراج الفوري عن جميع الرهائن دون شروط. كما يتعين على حماس إلقاء سلاحها والتوقف عن استخدام السكان المدنيين درعا بشريا لعملياتها.

(تكلم بالإنكليزية)

بالرغم من اعتماد المجلس للقرار 2728 (2024)، فإن وقف إطلاق النار الإنساني الفوري الذي تشتد الحاجة إليه لم يترسخ بعد في الميدان. ونكرر دعوتنا العاجلة إلى وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية باعتبارها خطوة حاسمة نحو وقف دائم ومستدام لإطلاق النار. ولا تزال بلدان مجموعتنا تشعر بقلق بالغ إزاء الأزمة الإنسانية المتفاقمة في غزة وتأثيرها الخطير على المدنيين الفلسطينيين. فالفلسطينيون في شمال غزة يواجهون المجاعة، بل إن نصف السكان تقريباً يواجهون مجاعة وشيكة. ويعاني جميع السكان البالغ عددهم 2.23 مليون نسمة من انعدام الأمن الغذائي، بينما أصبح نظام الرعاية الصحية على حافة الانهيار. لذا لم تكن الحاجة إلى المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة في غزة أكبر مما هي الآن. ويقتضي القانون الدولي الإنساني من أطراف النزاع المسلح السماح بوصول المساعدات الإنسانية على نحو عاجل وآمن ودون عوائق إلى جميع المدنيين المحتاجين، فضلا عن تيسير وصولها إلى جميع المدنيين المحتاجين. يعتبر الاتفاق على فتح المزيد من المعابر الحدودية للسماح بوصول المساعدات التي تشتد الحاجة إليها تطوراً إيجابيا مرحباً به، ولكن يجب بذل المزيد من الجهد. وندعو إسرائيل إلى إزالة جميع العقبات القائمة أمام المساعدات الإنسانية وفتح المزيد من المعابر وتيسير إيصال المساعدات بشكل آمن ونزيه.

منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، شددت دول مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا على أن حماية المدنيين أمر بالغ الأهمية والتزام بموجب القانون الدولي الإنساني. وندين الغارة الجوية الإسرائيلية التي أودت بحياة سبعة من موظفي منظمة المطبخ المركزي العالمي في غزة، من بينهم مواطنون أستراليون وكنديون، ونتقدم بتعازينا الصادقة لأسرهم وأصدقائهم. تضاف تلك المأساة إلى العدد غير المقبول من العاملين في المجال الإنساني والرعاية الصحية الذين قُتلوا منذ بدء النزاع. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى مقتل ما لا يقل عن 196 من العاملين في المجال الإنساني منذ كانون الأول/ديسمبر 2023. ويجب احترام العاملين في المجال الإنساني وحمايتهم وفقًا للقانون الدولي. عليه نتوقع إجراء تحقيق فوري شامل وحقيقي وشفاف من قبل إسرائيل، فضلا عن المساءلة الكاملة. ونواصل التشديد على معارضتنا وشعورنا بالقلق البالغ إزاء الهجوم البري المحتمل على رفح، حيث يلجأ الآن أكثر من مليون فلسطيني.

يساور بلدان المجموعة أيضا القلق العميق إزاء استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية، بما في ذلك إعلان إسرائيل مؤخراً عن 800 هكتار في المنطقة أراضٍ تابعة لدولتها. إننا نؤكد مجددا أن المستوطنات غير شرعية بموجب القانون الدولي وأن المستوطنات وعنف المستوطنين يظلان عقبات خطيرة أمام حل الدولتين عن طريق التفاوض. وندعو إسرائيل إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. يجب علينا جميعاً أن نواصل دعم عمل مَن يقودون المفاوضات الصعبة بين إسرائيل وحماس، ونشيد بعمل مصر وقطر والولايات المتحدة في ذلك الصدد. ونؤيد تطلعات الفلسطينيين إلى تقرير المصير، ونعارض بشدة أي تهجير قسري للشعب الفلسطيني من غزة. لا يوجد دور لحماس في الحكم المستقبلي لغزة. لا تزال مجموعة بلدان كندا وأستراليا ونيوزيلندا ثابتة في التزامها بحل الدولتين، بما في ذلك إنشاء دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، حيث يمكن للفلسطينيين والإسرائيليين العيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن وكرامة.

السيدة آل ثاني (قطر): السيد الرئيس، أشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة بموجب قرار الجمعية 76/262 في إطار البند المعنون "استخدام حق النقض".

وينضم وفد بلدي إلى بيان المجموعة العربية.

إن انعقاد هذه الجلسة يسلط الضوء مجددا على عجز مجلس الأمن، إزاء الاضطلاع بمسؤولياته، ودوره في إطار حفظ السلم والأمن الدوليين، وخاصة في ظل أسوأ كارثة إنسانية يشهدها العالم في القرن الحادي والعشرين؛ التي تسببت بها الحرب المستمرة التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي ضد أشقائنا الفلسطينيين في قطاع غزة منذ ستة أشهر، حيث بلغ عدد الضحايا أكثر من 33 000، وعشرات الآلاف

من الجرحى، والمفقودين تحت الركام، غالبيتهم من النساء والأطفال، وبالإضافة إلى إجبار حوالي مليونين من المدنيين على النزوح.

تدين دولة قطر بشدة الغارة الإسرائيلية التي استهدفت القافلة الإغاثية التابعة لمنظمة المطبخ المركزي العالمي في وسط قطاع غزة، التي أدت إلى مقتل سبعة أشخاص من العاملين في مجال الإغاثة. إن هذه الحادثة المروعة تثبت مجددا ممارسات الاستهداف الممنهج ضد العاملين في المجال الإنساني والإغاثي في قطاع غزة. وتؤكد دولة قطر على رفضها التام لاستخدام الغذاء سلاحا ضد المدنيين؛ وضرورة وصول المساعدات الإنسانية إلى مناطق القطاع كافة دون عوائق، وفقا للقانون الدولي الإنساني. وتجدد دولة قطر إدانتها بأشد العبارات التهديدات الإسرائيلية المستمرة المتعلقة بشن عملية عسكرية على مدينة رفح. وترفض رفضا قاطعا أي عملية عسكرية على المدينة، وتدعو مجلس الأمن للاضطلاع بمسؤولياته في إطار الوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي.

كما ندين بأقوى العبارات إجراءات وممارسات التهجير القسري ضد السكان المدنيين التي تقوم بها القوة القائمة بالاحتلال. ونحذر من تداعياتها الإنسانية والأمنية على المنطقة. وفي ذات السياق، تدين دولة قطر حملة الاستهداف الإسرائيلي الممنهجة ضد الأونروا، التي تؤدي دورا حيويا ولا بديل له في تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني الشقيق. وفي هذا الإطار، ندعو إلى مواصلة الدعم المالي للأونروا لسد الفجوة التمويلية الحالية. وفي هذا الصدد، نشيد بالدول المانحة التي أعلنت استئناف دفع مساهماتها المالية للوكالة، وندعو الدول المانحة الأخرى التي أوقفت تمويلها إلى مراجعة قراراتها.

تجدد دولة قطر ترحيبها بقرار مجلس الأمن 2728 (2024) الذي اعتمده المجلس في 25 آذار/مارس الماضي. وننتهز هذه الفرصة لنعرب عن شكرنا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وبقية الأعضاء المنتخبين بالمجلس لجهودهم في دعم تقديم مشروع القرار الذي يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في شهر رمضان المبارك، يؤدي إلى وقف دائم ومستدام إطلاق النار في غزة. وفي هذا الصدد، تدعو دولة قطر المجلس إلى الضغط لتنفيذ هذا القرار. كما نشدد على أن يقوم الاحتلال الإسرائيلي بتنفيذ أوامر محكمة العدل الدولية، بما في ذلك فتح المعابر لتجنب المجاعة التي تهدد قطاع غزة، فضلا عن منع مخاطر الإبادة الجماعية. وتؤكد دولة قطر على أن أي جهود جادة للاستجابة للكارثة الإنسانية المستمرة في قطاع غزة، لا يمكن أن تتحقق من دون الوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي، وذلك من خلال وقف إطلاق نار فوري ودائم ومستدام في قطاع غزة.

تؤكد دولة قطر استمرار جهودها المتعلقة بتيسير المسار التفاوضي المستمر حول الوصول لاتفاق إطاري يضمن وقفا لإطلاق النار في قطاع غزة، وذلك بالشراكة مع جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية، بغية إطلاق سراح الأسرى والمحتجزين، وضمان وصول المزيد من المساعدات الإنسانية والإغاثية إلى قطاع غزة وحماية المدنيين حقنا لدماء أشقائنا الفلسطينيين في القطاع، مما يمهد لإطلاق عملية سياسية جادة تقود إلى تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية، وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

ختاما، تجدد دولة قطر موقفها الثابت والتاريخي الداعم لصمود الشعب الفلسطيني الشقيق وقضيته العادلة، وفقا لقرارات الشرعية الدولية، وفي إطار مبادرة السلام العربية التي تضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. وفي هذا السياق، تؤكد دولة قطر على دعمها لطلب دولة فلسطين المتعلق بنيل العضوية الكاملة كدولة ذات سيادة في الأمم المتحدة. ونناشد أيضا الدول الأعضاء كافة بدعم هذا الطلب المشروع والمستحق.

السيد هلال (المغرب) السيد الرئيس، أود بداية أن أشكر السيد رئيس الجمعية العامة لعقد هذه الجلسة، تنفيذا لمقتضيات قرار الجمعية العامة 262/76.

على مدى الأشهر الستة الماضية، خلف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عشرات الآلاف من ضحايا في صفوف المدنيين، غالبيتهم العظمى من النساء والأطفال؛ ومقتل نحو 196 من العاملين في مجال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك أكثر من 175 من

موظفي الأمم المتحدة، في خرق سافر للقوانين الدولية والقيم الإنسانية. وأصبحت الأزمة والمعاناة في غزة لا مثيل لهما على الإطلاق. ورغم ارتفاع الدعوات بضرورة وقف إطلاق النار، استمرت إسرائيل في قصف عشوائي عنيف، مخلفا المزيد من القتل والتدمير. وقد اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة قرارين مهمين (القراران دإط-10/21 و دإط-10/22) استجابة للأوضاع الإنسانية المأساوية في قطاع غزة. كما اتخذ مجلس الأمن ثلاث قرارات، وكان آخرها القرار 2728 (2024) الذي تم اتخاذه بالمجلس بتاريخ 25 آذار/مارس الماضي، الذي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة خلال شهر رمضان المبارك، مما يؤدي إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار.

وتشدد للمملكة المغربية على أهمية تنفيذ الفوري والكامل للقرار 2728 (2024) من جانب كافة الأطراف، بما يتيح المجال للتعامل مع أزمة بكل أبعادها، واحترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وتطالب المملكة المغربية مرة أخرى بفرض الوقف الفوري والمستدام لإطلاق النار، وبضرورة ضمان حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني، ليتمكنوا من أداء مهامهم النبيلة وفقا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية بانسيابيه وبكميات كافية لسكان غزة، وإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين، وإرساء أفق سياسي للقضية الفلسطينية.

كما تجدد المملكة المغربية التأكيد على رفضها وإدانتها لكل التجاوزات، وسياسة العقاب الجماعي، والتهجير القسري، ومحاولة فرض واقع جديد، مؤكدين أن قطاع غزة جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية، ومن الدولة الفلسطينية الموحدة. وتشدد على أن التهديد بتوسيع العملية العسكرية لتشمل كافة مناطق قطاع غزة، بما فيها رفح، هو أمر غير مقبول لما يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية المتدهورة أصلا في قطاع غزة.

كما تؤكد المملكة المغربية على ضرورة تمكين الأشقاء الفلسطينيين في قطاع غزة من المساعدات الإغاثية، التي يجب أن تصل إليهم بشكل آمن وكاف ومستدام، وبدون عوائق. ولهذه الغاية، وفي إطار الالتزام الفعلي والاهتمام الدائم من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس بالقضية الفلسطينية، وبتعليمات سامية من جلالته، تم الشهر الماضي، وتزامنا مع حلول شهر رمضان المبارك، إطلاق عملية إنسانية كبرى لفائدة السكان الفلسطينيين في غزة ومدينة القدس الشريف. وهذه المساعدة التي أمر بها جلالة الملك تتكون من أزيد من 40 طنا من المواد الغذائية، بما فيها المواد الغذائية الأساسية. ومنذ اندلاع العمليات المسلحة منذ أكثر من خمسة أشهر، يعد المغرب أول بلد يقوم بنقل مساعدته الإنسانية عن طريق بري غير مسبوق، وإيصالها مباشرة إلى السكان المستفيدين من جهة أخرى. قدمت وكالة بيت مال القدس مساعدة غذائية للسكان المقدسيين، تشمل توزيع 2000 سلة غذائية، تستفيد منها 2000 أسرة مقدسية، وتقديم 000 1 وجبة يوميا لفائدة فلسطينيين بالمدينة المقدسة، وتشمل المساعدة أيضا إقامة غرفة لتنسيق الطوارئ بمستشفى القدس.

وختاما، وفي ظل ما تشهده الأرض الفلسطينية من تطورات خطيرة متلاحقة تهدد الأمن الإقليمي والدولي، يستوجب تكاتف المزيد من الجهود لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، بهدف الوصول إلى تسوية عادلة وشاملة تضمن كافة حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة على حدود 4 حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. وفي هذا الإطار وكباقي الدول العربية والإسلامية وأعضاء حركة عدم الانحياز، تجدد المملكة المغربية دعمها لطلب العضوية الكاملة لدولة فلسطين في منظمة الأمم المتحدة.

السيدة أوهري (ليختنشتاين) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكركم على عقد جلسة اليوم، سيدي الرئيس، وفقا لقرار الجمعية العامة 262/76 فيما يتعلق باستخدام حق النقض المزدوج في مجلس الأمن بشأن مشروع القرار S/2024/239، الذي قدمته الولايات المتحدة في 22 آذار/مارس، بشأن الحالة في غزة. ويندرج كل حق نقض في المجلس في نطاق القرار 262/76، وبالتالي يخضع للمناقشة من جانب أعضاء الأمم المتحدة ككل. ونشكر مجلس الأمن على إصدار تقرير خاص (A/78/832) في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، ونلاحظ أن

الدولتين العضوين اللتين مارستا حقَ النقض ذا الصلة تشاركان في جلسة اليوم تشارك في جلسة اليوم، مما يدل مرة أخرى على أهمية هذه المبادرة. وكما هو الحال في الجلسات السابقة في إطار هذا البند من جدول الأعمال، نطلب منكم، سيدي الرئيس، إصدار ملخص للمناقشة التي جرت اليوم.

نلاحظ أن مشروع القرار الذي استخدم حق النقض ضده والذي تمت مناقشته اليوم حظي بتأييد أغلبية أعضاء المجلس. في هذا الصدد، يساورنا القلق ليس بشأن حق النقض نفسه، ولكن بشأن بعض التعليقات المصاحبة لاستخدامه. نحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن أي مشروع نص يجب تقييمه على أساس مزاياه وليس على أساس واضع مسودته الأولى. إن أي ديناميكية معرقلة بين الأعضاء الدائمين لها تداعيات مقلقة على قدرة المجلس على الوفاء بولايته وينبغي تجنبها.

وفي الوقت نفسه، يسر ليختنشتاين أن مجلس الأمن قد تمكن في الفترة ما بين الجلسة التي جرى فيها استخدام حق النقض الذي نناقشه (انظر S/PV.9584) وجلسة اليوم، من اعتماد مشروع قرار يعالج أزمة حماية المدنيين المستمرة في غزة بالمطالبة بوقف فوري لإطلاق النار في شهر رمضان، (القرار 2728 (2024)). ونود أن نهنئ بشكل خاص أعضاء المجلس العشرة المنتخبين على دورهم الحاسم الذي أدى إلى اعتماد القرار بنجاح وبدعم أوسع نطاقاً. ومع ذلك، يظل عدم تنفيذ القرار مصدر قلق كبير، ونود أن نذكّر جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك أعضاء المجلس، بأن هذه القرارات ملزمة قانوناً بموجب المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة. ومع نهاية شهر رمضان هذا الأسبوع، وبالنظر إلى الهجمات التي شهدناها مؤخراً، بما في ذلك الهجمات ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، فإن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من الإجراءات من جانب مجلس الأمن لحماية المدنيين.

وأخيرا، تود ليختنشتاين أن تعيد تأكيد موقفها من الحالة ككل، كما أعربنا عنه في الجلسات السابقة. النزاع في غزة هو في الأساس أزمة من أجل حماية المدنيين. إن الحتميات الواردة في القرارات السابقة التي اعتمدتها الجمعية العامة يعزز بعضها بعضاً. يمثل الوقف الفوري والدائم والمستمر لإطلاق النار لأغراض إنسانية أهم خطوة نحو كفالة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل وفوري وآمن ومستمر ودون عوائق وكذلك لتمكين إطلاق سراح جميع الرهائن. ولذلك، فإننا نكرر دعوتنا إلى التنفيذ الكامل والفعال لهذه القرارات.

السيد محمود (مصر): سيدي الرئيس، تشدد مصر على مضمون بيان المملكة العربية السعودية، رئيس المجموعة العربية،

وتشكركم على عقد جلسة اليوم. نلتقي اليوم بعد ستة أشهر من الحرب الدامية التي تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطيني الأعزل، وبعد قتل إسرائيل العمد لأكثر من 000 32 شهيد، وإصابة أكثر من 000 75 أغلبهم من النساء والأطفال؛ ونزوح أكثر من 1,5 مليون فلسطيني؛ وبعد مقتل أكثر من 200 من العاملين الإنسانيين، آخرهم عمال المطبخ المركزي العالمي؛ وبعد وصول قطاع غزة إلى حد المجاعة، وفقا لتقارير الأمم المتحدة. وبعد أن أضحت التداعيات الإقليمية للأزمة مروعة، نجتمع بعد صدور ثلاثة قرارات من مجلس الأمن وقرارين من الجمعية العامة في جلستيها الطارئتين، وقرار 55/28 صادر من مجلس حقوق الإنسان بوقف تصدير السلاح لإسرائيل؛ وقرارين بإجراءات تحفظية واضحة من محكمة العدل الدولية، والمردود صفر، المحصلة صفرية.

لقد ضربت إسرائيل بكل تلك القرارات الصادرة عن أجهزة الأمم المتحدة عرض الحائط، ورفضت الامتثال لأي منها، بل تمادت في غيها، فأصبحت تحارب الأمم المتحدة ذاتها. فقتلت من موظفيها أكثر من 179 موظفا، وباتت تشن حملة اتهامات باطلة ضد مسؤولي المنظمة وأجهزتها، ومنها وكالة الأونروا، التي تقوم بدور لا غنى عنه ولا يمكن استبداله في الأراضي الفلسطينية.

إن الوضع الحالي المزري الذي أضحت معه إسرائيل واقعا وفعلا، دولة فوق القانون الدولي والشرعية الدولية، وفوق إلزامية قرارات الأمم المتحدة يعود لسببين محددين. أولهما، تعثر مجلس الأمن في إصدار قرار يلزم إسرائيل، وتحت الفصل السابع بوقف إطلاق النار فورا بشكل واضح وصريح ولا لبس فيه، وفتح جميع المعابر فورا

لإدخال المساعدات دون أي قيد لإنقاذ سكان غزة من المجاعة التي تستخدمها إسرائيل كسلاح حرب. وهنا نشدد على إلزامية كافة القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن بشأن القضية الفلسطينية، وآخرها القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024). عار على الجميع إن استمر فشلنا السيد الرئيس. نحتاج لإنفاذ قرار من مجلس الأمن بفرض وقف إطلاق النار.

أما ثاني الأسباب فهو واضح وجلي – تاريخ طويل ومؤسف من الإفلات الإسرائيلي من العقاب والمساءلة بسبب الحصانة الدولية الاستثنائية التي منحها البعض لإسرائيل لعقود. وهو ما أفضى إلى ارتكابها جرائم موثقة ضد الإنسانية تعرض لها الشعب الفلسطيني، بهدف طرده من أرضه وتصفية قضيته العادلة النبيلة. تشدد مصر على ضرورة إجبار إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، على تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية بهدف وقف إطلاق النار بشكل فوري ودائم؛ ومنع إسرائيل من شن أي عملية عسكرية في رفح وفتح جميع المعابر لإنفاذ المساعدات الإنسانية دون قيد أو شرط. والتصدي لأي مساع رامية لتهجير الشعب الفلسطيني أو منع عودته إلى أراضيه ومنازله.

نريد قرارا واضحا في مفرداته، ودون شروط، ودون تراكيب قانونية أو صياغية، يمكن التلاعب بتفسيرها. فقد طفح الكيل بنا جميعا جراء الكارثة الإنسانية حاليا في غزة. نطالبكم أيضا بأن يتم إنفاذ القرار الصادر عن مجلس حقوق الإنسان 55/28 بمنع تصدير السلاح لآلة القتل الإسرائيلية، ذلك وحده الكفيل بإيقاف المجزرة الراهنة. كما نطالبكم البدء بتحقيق دولي تشرف عليه الأمم المتحدة في كافة الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل منذ الحرب على غزة، وبدء عملية مساءلة عن تلك الجرائم، وتحميل إسرائيل قوة الاحتلال، تكلفة إعادة الإعمار والبناء، وتكلفة التعويضات. وعلاوة على ذلك، فإننا نحث جميع الدول التي أوقفت تمويلها للأونروا على استئناف مساهماتها دون شروط سياسية تهدف فقط إلى استرضاء إسرائيل.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فالتيسون (آيسلندا).

تبذل مصر حاليا جهودا حثيثة بالتعاون مع قطر والولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق وقف إطلاق النار، وإطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين، والأسرى والمحتجزين الفلسطينيين، إضافة إلى ضمان تدفق واسع للمساعدات الإنسانية. كما ستواصل مصر وأشقاؤها العرب جهودهم لتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة. السلام الذي لن يتحقق سوى بإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود 4 حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. لقد آن الأوان، السيد رئيس، لحصول فلسطين التي تمتلك كل مقومات الدولة، كما يحددها القانون الدولي، على اعتراف كل الدول بها وعلى العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. وتتطلع مصر إلى نهوض مجلس الأمن المنعقد حاليا، والجمعية العامة بواجباتهما على ذلك الصعيد، استجابة لتطلعات الشعب الفلسطيني المشروعة.

إن السلامة والتعايش المشترك هو السبيل الوحيد لمستقبل مستقر للمنطقة وشعوبها، عربا وإسرائيليين. وحده السلام والتعايش يمكن أن يحقق الأمن في المنطقة والأمن الذي ترغب فيه إسرائيل. وهو الذي سيجلب لإسرائيل الأمن الذي تنشده، وليس الحرب والتجويع والإبادة والاستيطان واحتلال الأراضي، فهي لن تجلب سوى الخراب.

السيدة تشان فالفيردي (كوستاريكا) (*تكلمت بالإسبانية*): حتى اليوم، مر 185 يوما على بدء الأزمة في غزة، وشهدنا في هذا الوقت خمسة استخدامات لحق النقض في مجلس الأمن. وفي أعقاب استخدام حق النقض للمرة الخامسة (انظر S/PV.9584)، اتخذ المجلس، بفضل عمل أعضائه العشرة المنتخبين، القرار 2728 (2024)، الذي يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة خلال شهر رمضان. إن الوقف الفوري لإطلاق النار مطلب أساسي إذا أردنا إنقاذ الأرواح وتوسيع نطاق إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية ومنع اتساع رقعة النزاعات. وكانت الجمعية العامة قد دعت إلى وقف إطلاق النار في دورتها الاستثنائية الطارئة قبل بضعة أشهر (انظر A/ES-10/PV.45) ودعا الأمين العام إلى وقف إطلاق النار في رسالة إلى مجلس الأمن استنادا إلى المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة (S/2023/962). ومع ذلك، فإن شهر رمضان يقترب من نهايته هذا الأسبوع، وقرار المجلس

الملزم لم يصبح حقيقة على أرض الواقع، وهو ما يضر بمصداقية وشرعية مجلس الأمن وهذه المنظمة وتعددية الأطراف نفسها. وفي هذا الصدد، تود كوستاريكا أن توجه بعض النداءات العاجلة.

أولا، تدعو كوستاريكا جميع الأطراف إلى احترام قواعد ومبادئ القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقيات جنيف وبروتوكولاها الإضافيان بشأن سير الأعمال القتالية وحماية المدنيين والأعيان المدنية. فحتى في حالات النزاع هناك قواعد، أقدسها يتعلق باحترام وحماية حياة المدنيين وسلامتهم. ويجب أن تسود مبادئ التناسبية والتقييد والتمييز والحيطة والإنسانية. ونود أن نشدد على اتخاذ القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) باعتبارها خطوات هامة في معالجة الأزمة. وتدعو كوستاريكا إلى تنفيذها، بما في ذلك الأحكام التي تطالب بزيادة المساعدات، ودعم كبير منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة، وحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني، وإصدار تحذير واضح من التهجير القسري للمدنيين، وقبل كل شيء وقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار.

ثانياً، تدعو كوستاريكا إلى إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل فوري وكامل وآمن ومستدام ودون عوائق إلى غزة وغيرها من الأماكن التي يوجد فيها ضحايا. كما ندعو إلى توفير الحماية دون عوائق للعاملين في المجال الإنساني والعاملين في المجال الصحي والصحفيين. من الضروري فتح ميناء أشدود والطريق البري المباشر من الأردن وجميع المعابر الحدودية، خاصة في هذا الوقت الحرج الذي يشهد انعدام الأمن الغذائي الحاد وخطر المجاعة الوشيك. إن تيسير دخول المساعدات الإنسانية ليس امتيازا بل هو التزام. تدعو كوستاريكا إلى الامتثال للأوامر المتعددة الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن الإغاثة الإنسانية في غزة. يجب أن نتجنب إعادة إيذاء السكان المدنيين الذين يعانون من هذه المأساة بشكل يومي، وأن نخفف من معاناتهم بأي ثمن.

ثالثًا، يساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد باستخدام الذكاء الاصطناعي كأداة لشن هجمات محدّدة الهدف، خاصة في المناطق السكنية المكتظة بالسكان، مما يؤدي إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين. لا ينبغي تفويض أي جزء من قرارات الحياة أو الموت إلى الخوارزميات. صُممت الالتزامات القانونية الحالية لكفالة تناسب القوة في الهجمات والحفاظ على التمييز بين المقاتلين والمدنيين. بالنسبة إلى كوستاريكا، هناك حاجة ماسة إلى استجابة دولية قوية – ليس فقط للتخفيف من العواقب المدمرة لاستخدام الذكاء الاصطناعي على المدنيين، لكن لحمايتهم أيضا. ويجب توسيع نطاق هذه المعايير وليس فقط الحفاظ عليها.

رابعا، ندعو جميع الدول إلى كفالة ألا يؤدي الشلل السياسي الذي أصاب مجلس الأمن إلى تقويض شرعيته أو شرعية المنظومة بأكملها. ينبغي للجمعية العامة، بل ويجب عليها، أن ترتقي إلى مستوى هذه الحالة، وأن تضطلع بدور الرصد والحماية.

تكرر كوستاريكا التزامها الثابت بأمن إسرائيل وتضامنها مع الشعب الإسرائيلي في أعقاب الهجمات الإرهابية غير المبررة التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك احتجاز الرهائن الذي يشكل احتجازهم انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني. وقد أعربنا مراراً وتكراراً عن إدانتنا لهذا الهجوم على المدنيين الأبرياء.

ومع ذلك، فإن حرب إسرائيل على حماس لا يمكن أن تجري خارج مبادئ قوانين الحرب. ونحن نؤيد جهود قطر ومصر والولايات المتحدة الأمريكية للتفاوض بشأن اتفاق لتأمين إطلاق سراح الرهائن. وسوف نواصل مطالبة حماس بالإفراج الفوري والآمن وغير المشروط عن جميع الرهائن.

وستواصل كوستاريكا جهودها من أجل التوصل إلى حل سياسي يمكن بموجبه لإسرائيل وفلسطين، كدولتين ديمقراطيتين، أن تعيشا جنبا إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا.

السيدة نارفايس أوخيدا (شيلي) (*تكلمت بالإسبانية*): نقدر عقد هذه الجلسة الرسمية للجمعية العامة اليوم لمناقشة حق النقض الذي استُخدم في مجلس الأمن يوم الجمعة، الموافق 22 آذار/مارس،

فيما يتعلق بمشروع القرار S/2024239 الذي قدمته الولايات المتحدة بشأن الحالة في قطاع غزة، وهي مسألة في غاية الأهمية والحساسية بالنسبة لمنظمتنا. ونحيط علما أيضا بالتقرير الخاص الصادر عن مجلس الأمن بشأن هذه المسألة (انظر A/78/832). ونحن نقدر أن المناقشات والمفاوضات بشأن مشروع القرار أسهمت بطريقة ما في اتخاذ القرار 2728 (2024)، الذي قدمه أعضاء مجلس الأمن العشرة المنتخبون. وقد تابعنا عن كثب المفاوضات في مجلس الأمن بشأن هذه المسألة ونؤكد عزم أعضائه على التوصل إلى اتفاق.

إن وقف إطلاق النار في قطاع غزة عامل أساسي في حماية المدنيين، وبالتالي ضمان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل وفوري وآمن ومستدام ودون عوائق، بما في ذلك احترام القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023) اللذين اتخذهما مجلس الأمن نفسه في العام الماضي. ونشير إلى أن ذلك يتطلب تسهيل استخدام جميع الطرق المتاحة لدخول قطاع غزة بأكمله. ووقف إطلاق النار الدائم في القطاع لا يزال أولوية لحماية المدنيين، ولا سيما النساء وكبار السن والأطفال. ولا شك أن حياة الأرواح يجب أن تكون على رأس الأولويات، ويجب أن يكون مجلس الأمن قادراً على رصد الحالة. وما من شك في أن الأعمال الإرهابية التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر ورد دولة إسرائيل العشوائي ضد السكان المدنيين في قطاع غزة، والذي تأثر به سكان الضفة الغربية أيضا، يشكلان انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

ونشدد على موقفنا بشأن استخدام حق النقض وخطر تقويض مصداقية النظام المتعدد الأطراف. ونصر على تقييد استخدامه في ظروف مثل الفظائع الجماعية وجرائم الحرب. ولهذا السبب، نحث على مواصلة المناقشة لتمكين الجمعية العامة من اعتماد المبادرة الفرنسية – المكسيكية، التي وقعت عليها بالفعل 106 دول، ومدونة قواعد السلوك التي وضعتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن لمكافحة الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، والتي وقعت عليها 130 دولة. وندعو الأعضاء الذين لم يوقعوا بعد على كلتا المبادرتين إلى أن يفعلوا ذلك. ومرة أخرى، نشدد على أهمية إصلاح مجلس الأمن وأساليب عمله، بحيث يمكن اتخاذ القرارات المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين في الوقت المناسب وأن تعكس بشكل أفضل الحقائق الجيوسياسية الراهنة مثل الحالة في قطاع غزة. وسيكون ذلك أمراً بالغ الأهمية لتعزيز قدرة المنظمة ككل.

ونريد التأكيد على أن شيلي تعزز حل الدولتين وحق إسرائيل وفلسطين في العيش في وئام، داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً، ومع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان لجميع سكانهما. وتؤكد شيلي مجددا دعمها لمنح دولة فلسطين العضوية الكاملة في المنظمة. وفي هذا الصدد، ندعو بإلحاح إلى التنفيذ الكامل والفوري للقرارات ذات الصلة دعماً لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة ذات سيادة. ومن الضروري أيضًا ضمان الامتثال لقرار مجلس الأمن 2334 (2016)، الذي يؤكد من جديد ضرورة وقف بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. والمستوطنات ليس لها أي شرعية قانونية وتشكل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي.

وأخيراً، نشجع جميع الأطراف المعنية، وكذلك المجتمع الدولي، على مواصلة العمل لإنهاء هذه الحرب الرهيبة. ولن يتسنى ذلك إلا من خلال الدبلوماسية والحوار. ونشير إلى أن مجلس الأمن لديه بالفعل مشروع قرار، قدمته فرنسا، يهدف إلى مواصلة التفاوض بشأن حل للنزاع والنهوض به. ونقدر الجهود والنتائج التي حققتها البلدان الصديقة للتخفيف من حدة هذه الأزمة.

ومرة أخرى، نؤكد أننا نعتبر توضيح الحقائق والمسؤوليات في هذه المسألة أمرا أساسيا، ومن أجل الحيلولة دون تكرار هذه الحالة، أرسلت شيلي، بالاشتراك مع المكسيك، موجزا إلى المحكمة الجنائية الدولية بشأن الحالة في فلسطين. ونسعى بذلك إلى تعزيز تحقيق المدعي العام في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المزعومة التي وقعت في غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية وإسرائيل والتي تعتبر غير قانونية بموجب نظام روما الأساسي.

السيدة شاندا (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): في سياق إنساني كارثي، وفي ظل مجاعة وشيكة وأكثر من 100 شخص ما زالوا محتجزين كرهائن، ليس هناك ما هو أكثر إلحاحا من وقف فوري لإطلاق النار في الشرق الأوسط. وفي ضوء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والتدابير التحفظية لمحكمة العدل الدولية، ينبغي لمجلس الأمن أن يعمل على ضمان حماية المدنيين والأعيان المدنية.

ولم يعتمد مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة إلى المجلس في 22 آذار/مارس (S/2024/239) بسبب حق النقض الذي استخدمه اثنان من الأعضاء الدائمين في المجلس. واستند تصويتنا لصالح مشروع القرار إلى ضرورة الحفاظ على قدرة المجلس على اتخاذ إجراء لتحقيق وقف فوري لإطلاق النار، ومعالجة الحالة الإنسانية في غزة، والدعوة إلى إطلاق سراح الرهائن، والتمكين من إيصال المساعدة إلى المدنيين المحتاجين بسرعة وبأمان ودون عوائق. كما أيدنا الإدانة القوية لأعمال حماس الإرهابية في مشروع القرار الأمريكي.

وتتوقف قدرة المجلس على العمل على قدرة أعضائه على الاتفاق على هدف مشترك والتفاوض بحسن نية لتحقيقه. لهذا السبب، وبعد استخدام حق النقض في 22 آذار/مارس، سعينا إلى تحقيق نفس الأهداف في التفاوض على مشروع القرار الذي قدمه الأعضاء المنتخبون في مجلس الأمن، والذي اتخذ في 25 آذار/مارس بوصفه القرار 2728 (2024). وللمرة الأولى منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، طالب المجلس بوقف فوري لإطلاق النار. ونلاحظ أنه على الرغم من صياغته الواضحة وطابعه الملزم قانونًا، لم تف أطراف النزاع بهذا المطلب. وسويسرا تشعر بالقلق إزاء العواقب الإنسانية للأعمال العدائية الجارية. إن شن هجوم عسكري واسع النطاق في رفح من شأنه أن يجعل الظروف التي يعاني منها السكان المدنيون في غزة أكثر كارثية مما هي عليه الآن، وهذا احتمال غير مقبول. ويجب تنفيذ القرار 2728 (2024) والقرارين الإنسانيين (القرار 2712 (2023)) و (القرار 2720 (2023)) التي اتخذها مجلس الأمن في عام 2023 على الفور وبشكل لا لبس فيه.

لقد فقد أكثر من 200 من العاملين في المجال الإنساني حياتهم في غزة خلال الأشهر الستة الماضية. والقانون الدولي الإنساني يحمي موظفي المساعدة الإنسانية، ولا يجب استهدافهم أبداً.

إن الهجمات على العاملين في المجال الإنساني، مثل الهجوم على قافلة المطبخ المركزي العالمي، غير مقبولة ويجب أن تتوقف. ولا يمكن للمنظمات الإنسانية ببساطة القيام بعملها وتقديم المساعدة الحيوية للمدنيين المحتاجين في غياب الضمانات الأمنية والوصول الآمن ودون عوائق إلى جميع السكان المتضررين. ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى هي أكبر جهة فاعلة في مجال العمل الإنساني في قطاع غزة، ويجب السماح لها بإمكانية الوصول بلا عوائق إلى السكان المدنيين المحتاجين. وندعو الأطراف مرة أخرى إلى كفالة الاحترام الصارم للقانون الدولي الإنساني. ونود أن نذكّر الجمعية بأن الهجمات على السكان المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجالين الإنساني والطبي، والاستخدام المتعمد للتجويع كأسلوب للحرب هي جرائم حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

ووفقا للولاية التي أناطتها بنا الجمعية التي انتخبت سويسرا لعضوية مجلس الأمن، فإننا ملتزمون بضمان أن يتحد المجلس في عمله لتنفيذ قراراته وإنهاء النزاع في الشرق الأوسط، وفقا للقانون الدولي وعلى أساس حل الدولتين.

السيد كويميزاكيس (مالطة) (تكلّم بالإنكليزية): تأسف مالطة لأننا نجتمع اليوم في ضوء استخدام حق النقض في مجلس الأمن في 22 آذار/مارس (انظر S/PV.9584). ونشدد على أن كل استخدام لحق النقض يقوض قدرة المجلس على دعم وصون مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وصوتت مالطة لصالح مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة إلى المجلس (S/2024/239). وكان من شأن اعتماده أن يكون خطوة في الاتجاه الصحيح، استنادًا إلى القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023)، اللذين يتضمنان صياغة قوية بشأن زيادة المساعدات الإنسانية للمتضررين من النزاع في قطاع غزة وبشأن حماية الأصول الإنسانية والمرافق الطبية واحترامها.

ونأسف لأن استخدام حق النقض منع مجلس الأمن من الإدانة الواضحة لهجمات حماس الإرهابية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 من خلال مشروع القرار. وتكرر مالطة إدانتها القوية لهذا الهجوم الشنيع وتدعو حماس إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. وما زلنا ثابتين في موقفنا بأن وقف إطلاق النار الفوري والدائم هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من منع المزيد من التدهور في الحالة والبدء في معالجة الآثار الكارثية للحرب، التي أدت إلى مقتل أكثر من 000 32 فلسطيني و 200 1 إسرائيلي. ولهذا السبب، اشتركت مالطة مع الأعضاء التسعة المنتخبين الآخرين في مجلس الأمن في الصياغة الجماعية لمشروع القرار 2728 (2024)، الذي اتخذه المجلس في 25 آذار/مارس. ويطالب القرار بوضوح بوقف فوري لإطلاق النار خلال شهر رمضان، ما يؤدي إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار. وإذ نقترب الآن من نهاية شهر رمضان، تأسف مالطة لأن القرار لم ينفذ من جانب جميع الأطراف وأن وقف إطلاق النار الذي تمس الحاجة إليه لم يتحقق.

ولا تزال مالطة تشعر بالجزع إزاء حجم المعاناة الإنسانية التي تتكشف في غزة، على الرغم من اتخاذ القرار 2728 (2024)، الذي ينبغي لجميع الأطراف احترامه وتنفيذه، إلى جانب القرارين 2720 (2023) و 2712 (2023). وندعو أيضا إلى التنفيذ الفوري والكامل للأمر المتعلق بالتدابير التحفظية الصادر عن محكمة العدل الدولية في 26 كانون الثاني/يناير. وعلاوة على ذلك، يجب أن تحترم جميع الأطراف القانون الدولي الإنساني. ويجب أن تتم الأعمال العسكرية دائما وفقا لمبادئ التمييز والتناسب والضرورة، والأطراف ملزمة بكفالة حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. ويجب ضمان إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق وسلامة موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني. وفي هذا الصدد، تكرر مالطة الإعراب عن صدمتها العميقة إزاء قيام جيش الدفاع الإسرائيلي مؤخراً بقتل سبعة من العاملين في المجال الإنساني التابعين للمطبخ المركزي العالمي في غزة. وهذا الحادث غير المقبول على الإطلاق يرفع العدد الإجمالي للعاملين في المجال الإنساني الذين قُتلوا منذ بدء النزاع إلى أكثر من 220. وهو أمر مروع، ونعرب عن أعمق تعازينا لأحباء جميع الذين فُقدوا.

وفي الختام، تؤكد مالطة التزامها الثابت بتحقيق حل الدولتين على حدود ما قبل عام 1967، بما يلبي التطلعات المشروعة لكلا الجانبين، والقدس عاصمة لدولتين في المستقبل، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): في 22 آذار/مارس، وبعد التشاور مع جميع أعضاء مجلس الأمن وإدخال تعديلات هامة، قدمت الولايات المتحدة مشروع القرار (S/2024/239) إلى المجلس بحسن نية. وصوتت الغالبية العظمى من أعضاء المجلس مؤيدة له. وللأسف، قررت روسيا والصين ممارسة حق النقض ضده. وقدمت روسيا والصين العديد من التفسيرات المبالغ فيها لعرقلتهما له. وبدلاً من دعم الدبلوماسية من أجل إطلاق سراح الرهائن وتأمين وقف إطلاق النار، هاجمتا الولايات المتحدة. لقد سمعنا للتو المزيد من نفس الشيء اليوم.

ولكن ها هي الحقيقة. ففي حين عمدت روسيا والصين إلى الهجوم وتشتيت الانتباه، كانت الولايات المتحدة على الطاولة تعمل من أجل وقف فوري لإطلاق النار وإطلاق سراح جميع الرهائن. لقد شمرنا عن سواعدنا، وما زلنا منخرطين في الدبلوماسية على الأرض. ومع تفاقم الأزمة الإنسانية في غزة، فإننا نبذل كل ما في وسعنا لزيادة إيصال المساعدات والضغط من أجل وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك فتح طرق برية إضافية وحماية العاملين في المجال الإنساني. ومن جانبهما، لا تشارك روسيا والصين في أي دبلوماسية ذات مغزى ولا تقدمان سوى المواعظ، وهو أمر لا يمكنهما القيام به. والأسوأ من ذلك، أنهما تواصلان حماية حماس، الطرف الذي أطلق العنان للأزمة المروعة. فلنكن واضحين. باستخدام حق النقض ضد مشروع القرار، منعت روسيا والصين المجلس من إدانة حماس لحرقها أشخاصا أحياء، وقتل المدنيين في حفل موسيقي، واغتصاب النساء والفتيات، وأخذ مئات الأشخاص كرهائن، بمن فيهم الأطفال. وهذا أمر شائن ويحط من كرامة المجلس.

كما استخدمت روسيا والصين حق النقض لأنهما لا تريدان التصويت لصالح مشروع قرار أعدته الولايات المتحدة. وحتى بعد مشاورات شاملة دامت أسابيع، تزعمان أننا لا نريد وقف إطلاق النار. وهذا ليس صحيحا. وقد أوضحنا ذلك، بعد أيام تحديدا من استخدام روسيا والصين حق النقض ضد مشروعنا، الذي دعا إلى وقف مطول لإطلاق النار، عندما اعتمد المجلس القرار 2728 (2024)، الذي دعا إلى وقف إطلاق النار لفترة أقصر. وكما أكد الرئيس بايدن في مكالمة هاتفية مع رئيس الوزراء نتنياهو الأسبوع الماضي، فإن "وقف إطلاق النار فورا ضروري لاستقرار الأوضاع وتحسين الحالة الإنسانية وحماية المدنيين الأبرياء". ولا شك أن الولايات المتحدة تؤيد وقف إطلاق النار. ونحن نعلم أن السبيل لتحقيق ذلك هو من خلال المفاوضات بشان اتفاق يتم بموجبه إطلاق سراح الرهائن. ولا تزال هذه المفاوضات جارية بمساعدة مصر وقطر.

وهناك بنود أخرى بالغة الأهمية كان يسعى مشروع القرار الأمريكي إلى تحقيقها. ولن تسمع الجمعية العامة عنها من روسيا أو الصين، لذا اسمحوا لي أن أعرض بالتفصيل بعضًا منها هنا. لقد عزز مشروع القرار الذي استخدمتا ضده حق النقض ولاية سيغريد كاغ، كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة، وعزز جهودها لتأمين فتح موانئ ومعابر إضافية للمساعدات، لأنه عندما تلوح المجاعة في الأفق، علينا أن نفعل كل ما هو ممكن لدعم الأمم المتحدة. ويدعو مشروع القرار إلى اتخاذ تدابير فورية وملموسة لإصلاح القصور في عمليات تفادي التضارب، لأن هذا النزاع كان من أسوأ النزاعات في التاريخ الحديث من حيث عدد عمال الإغاثة الذين قتلوا. وأكد مشروع القرار على دعم السلطة الفلسطينية لكي تحكم لا الضفة الغربية فحسب، بل وغزة أيضا، ويسرني أن أقول إننا نشهد تقدما نحو تحقيق ذلك الهدف بإعلان السلطة الفلسطينية الأسبوع الماضي عن تشكيل حكومة جديدة. وشدد مشروع القرار أيضا على أنه يجب ألا يكون هناك أي تغيير في أراضي غزة، وشجب التحريض على العنف والخطاب المتطرف العنيف اللذين يشكلان عائقا أمام الجهود الرامية للنهوض بحل الدولتين.

وفي تبرير حق النقض، وصفت روسيا تلك الأحكام بأنها "تدابير سياسية". ونحن نراها لبنات أساسية لبناء مستقبل أكثر سلاماً. ومن مسؤوليتنا البدء في إرساء الأساس لهذا المستقبل الآن. والولايات المتحدة ترفض قرار روسيا والصين ممارسة ألاعيب سياسية. وسنواصل جهودنا للنهوض بالسلام في المنطقة. وسنبقى على طاولة المفاوضات للتمكين من إطلاق سراح الرهائن ووقف إطلاق النار. وسنواصل تقديم دعم كبير للجهود الإنسانية في وقت بدأت تتفشى فيه المجاعة، وأصبح الملايين من الناس في حاجة ماسة إلى المساعدة. وسنستمر في الضغط على إسرائيل لاتخاذ خطوات محددة وملموسة وقابلة للقياس لمعالجة الضرر الذي يلحق بالمدنيين والمعاناة الإنسانية وسلامة العاملين في مجال الإغاثة. وسنواصل الضغط من أجل تنفيذ جميع قرارات المجلس. وسنفعل كل ذلك لأن هذا هو ما يتطلبه الأمر لإنهاء هذا النزاع ومعالجة الحالة الإنسانية المتردية. إن تقويض هذه الجهود، كما حاولت روسيا والصين باستخدام حق النقض، لا يؤدي إلا إلى إطالة أمد الحالة.

السيد إرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئيس على عقد جلسة اليوم.

على الرغم من المطالبات الدولية واتخاذ مجلس الأمن قراره 2728 (2024)، وجميعها يدعو إلى وقف إطلاق النار، فإن الحالة المدمرة في غزة مستمرة، والظروف الأمنية والإنسانية في المنطقة تزداد سوءا، حيث تجاهل النظام الإسرائيلي القرار بشكل صارخ، وواصل القصف وعدوان الإبادة الجماعية الذي يشنه ضد سكان غزة الأبرياء بلا هوادة. وفي كل يوم، يستيقظ العالم بأسره على مأساة فادحة جديدة، وعلى أنباء عن معاناة المدنيين والهجمات التي تستهدف العاملين في المجال الإنساني والجرائم الوحشية الجديدة التي يرتكبها النظام الإسرائيلي. وهذا العدوان لا سابق له في التاريخ الحديث من حيث نطاقه ووتيرة قتله للأطفال وموظفي الأمم المتحدة والأفرقة الإنسانية والطبية والصحفيين، فضلاً عن هجماته عبر الحدود على المقار الدبلوماسية.

إن العالم كله يطالب بوقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية. وقد صوتت 153 دولة من جميع أنحاء العالم لصالح وقف إطلاق النار. وطالب الأمين العام والأمم المتحدة بوقف إطلاق النار. وأمرت محكمة العدل الدولية بذلك، وطالب به قرار مجلس الأمن. وجميعنا يدرك أن الفظائع لا بد أن تنتهي، وأن السبيل الوحيد لإنهائها هو وقف فعال لإطلاق النار. وعلى الرغم من النداءات المتكررة، لم تتقيد إسرائيل بالتزاماتها. وتحدت قرارات مجلس الأمن بشكل صارخ وواصلت أعمالها الفظيعة والإبادة الجماعية ضد شعب غزة الأعزل.

لقد حُذِّرنا مراراً من خطر امتداد العمليات العسكرية خارج قطاع غزة، بما في ذلك البلدان المجاورة. وفي 1 نيسان/أبريل، ارتكب النظام الإسرائيلي جريمة شنيعة أخرى مستهدفا المقر الدبلوماسي الإيراني في دمشق. وأسفرت الهجمات عن استشهاد سبعة موظفين عسكريين إيرانيين في سفارتنا وعدد من المدنيين السوريين، وهذا انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وتلك إهانة شديدة لأحد المبادئ المشتركة للمجتمع الدولي، ألا وهو حرمة الممثلين والمقار الدبلوماسية والقنصلية. ومن الواضح تماماً أن أعمال إسرائيل المستمرة المزعزعة للاستقرار والرعناء وما ترتكبه من فظائع ضد دول في منطقتنا يشكل تهديداً حقيقياً للسلام والأمن الإقليميين والدوليين. وإفلات إسرائيل من العقاب يشكل تحدياً لشرعية القانون الدولي، ونأسف لأن مجلس الأمن لم يندد بهذا الهجوم الإرهابي.

إن الأعمال الوحشية وأعمال الإبادة الجماعية في غزة، فضلاً عن الانتهاكات المتكررة للقانون الدولي، ما كان لها أن تحدث دون موافقة صريحة ودعم سياسي ومالي وعسكري شامل وشراكة من الولايات المتحدة. أما داخل مجلس الأمن، فقد دأبت الولايات المتحدة على ممارسة ألاعيب الضغط والابتزاز والنفاق من خلال ممارسة حق النقض بشكل متكرر ضد مختلف مشاريع القرارات، مما يحول دون اعتماد قرارات تدعو إلى وقف إطلاق النار أو الوقف العاجل للأعمال العدائية. إن الهدف الحقيقي لواشنطن من اقتراح مشروع القرار S/2024/239، الذي استخدم الاتحاد الروسي حق النقض ضده في 22 آذار/مارس، لم يكن الخروج بنص توفيقي، بل إطلاق يد القيادة الإسرائيلية لاتخاذ أي إجراء تريده، بما في ذلك أكثر الإجراءات اللاإنسانية لتنفيذ مزيد من التطهير العرقي في غزة. وفي الواقع، من خلال فرض شروط مسبقة لوقف إطلاق النار وإدراج عناصر سياسية غير مقبولة، كان مشروع القرار الأمريكي يهدف إلى إعطاء إسرائيل الضوء الأخضر لشن عملية عسكرية في رفح. وتمثل نفاقها في اقتراح ذلك تحت ستار وقف إطلاق النار.

وفي اضطلاعها بدورها الهدام، استنفذت الولايات المتحدة ترسانة كاملة من الأدوات السياسية والدبلوماسية لمنع إحلال السلام، وقوضت عمدا الجهود المتعددة الأطراف التي بذلت تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل مصالحها الجيوسياسية الأنانية في الشرق الأوسط. ومن المؤسف أنه حتى بعد اتخاذ القرار 2728 (2024)، قرر ممثلو الولايات المتحدة إهدار كل الجهد والدفاع عن جرائم النظام الإسرائيلي من خلال وصف القرار بأنه غير ملزم. وهذا يبرهن على أن المطلوب هو أن يتخذ مجلس الأمن قرارا من هذا القبيل بموجب الفصل السابع من الميثاق، فإن لم يُنفذ، سيخضع النظام للعقاب بموجب القانون الدولي. مع ذلك، وعلى الرغم من الظروف السائدة وعدم التزام النظام بمطالب المجتمع الدولي، ينبغي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره اتخاذ خطوات عملية لضمان عدم تمتع آلة الحرب الإسرائيلية بالإفلات من العقاب لمواصلة عدوانها على المدنيين الفلسطينيين.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه بدون وقف دائم لإطلاق النار، فإن المأساة ستتفاقم وتؤدي إلى فقدان المزيد من الأرواح البريئة، بما في ذلك الأطفال والنساء. وعلاوة على ذلك، ينبغي معاقبة إسرائيل على كل ما ارتكبته من مخالفات دولية، الأمر الذي أشعل النار في المنطقة بأسرها. وخلال الأشهر الستة الماضية، أدى العدوان الإسرائيلي المستمر على غزة إلى مقتل أكثر من 000 34 فلسطيني بشكل مأساوي. وهذه ليست مجرد أرقام. بل إنها تمثل الأرواح والأحلام والآمال التي دُمرت. ويجب مساءلة الجناة. إن مصير الفلسطينيين والسلام في المنطقة لا يجب أن تحددهما إسرائيل وحدها، بل أن يكون ثمرة جهودنا المشتركة.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الحالة في غزة، التي استمرت طيلة الأشهر الستة الماضية، تسببت في معاناة هائلة لا توصف. ومقتل سبعة من العاملين في المجال الإنساني من المطبخ المركزي العالمي في الأسبوع الماضي يجسد المأساة والخطر اللذين يواجههما جميع سكان غزة. لا أحد في مأمن. ويجب أن تنتهي هذه الكارثة.

لقد كان الهدف الرئيسي من مشروع القرار الذي اقترحته الولايات المتحدة (S/2024/239)، والذي استخدم عضوان دائمان في مجلس الأمن حق النقض ضده الشهر الماضي، هو دعم الجهود الدبلوماسية المكثفة التي تبذلها الجهات المعنية الرئيسية، بما فيها مصر وقطر والولايات المتحدة، بهدف التوصل إلى وقف لإطلاق النار وإطلاق سراح جميع الرهائن المتبقين. وقد صوتت إحدى عشرة دولة عضوا في مجلس الأمن، بما في ذلك جمهورية كوريا، لصالح مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة نظرا لمزاياه. فقد تضمن مشروع القرار بعض العناصر الإيجابية التي كان يمكن أن يكون لها تأثير حقيقي في الميدان، بما في ذلك ضرورة التوصل لوقف فوري ومستدام لإطلاق النار وإظهار الدعم القاطع للجهود الدبلوماسية الجارية لتأمين وقف إطلاق النار وما يتصل به من إفراج عن الرهائن، فضلا عن تناول المخاوف بشأن احتمال حدوث هجوم بري على رفح. وقد تمخضت تلك العناصر عن مناقشات مكثفة بين أعضاء المجلس، ولذلك تأسف جمهورية كوريا لعدم اعتماد مشروع القرار. وهنا تحث جمهورية كوريا، باعتبارها أحد المشاركين في تقديم القرار التاريخي للجمعية العامة 76/262 بشأن استخدام حق النقض، الأعضاء الدائمين في المجلس على إيلاء المزيد من الاهتمام لصوت أغلبية أعضاء المجلس وعموم أعضاء الأمم المتحدة.

وبالرغم من العجز المؤسف عن اعتماد مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة، لم ييأس أعضاء المجلس من تحقيق نتيجة مجدية تهدف إلى إحداث تأثير ملموس على أرض الواقع. ولذلك شعرنا بالتفاؤل كوننا قد شهدنا أخيرا بفضل الجهود الموحدة للأعضاء العشرة المنتخبين في المجلس، بمن فيهم بلدي، اعتماد القرار 2728 (2024) الذي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار في شهر رمضان بما يؤدي إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار، علاوة على إطلاق سراح جميع الرهائن المتبقين. وعلى الرغم من اعتماد ذلك القرار الحيوي، استمرت الأعمال العدائية الدامية في غزة، مما فاقم الأزمة الإنسانية المروعة مع حلول الأيام الأخيرة من شهر رمضان. وكما أكد وفد بلدي مرارا وتكرارا، ينبغي تنفيذ كامل المطالب الواردة في القرار 2728 (2024) دون تأخير. وينبغي تطبيق وقف فوري لإطلاق النار والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن المتبقين الذين تحتجزهم حركة حماس وغيرها من الجماعات المماثلة وإزالة كافة العوائق التي تحول دون تقديم المساعدات الإنسانية.

وفي ذلك الصدد، نأمل مخلصين أن يكون لما أفادت به التقارير مؤخرا عن انسحاب القوات البرية من خان يونس تأثير إيجابي على الجهود الدبلوماسية الجارية للتوصل إلى وقف لإطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن. ونرى أن ذلك سيتيح المجال لإجراء المزيد من المفاوضات لإرساء الأساس لتحقيق سلام مستدام في إسرائيل وفلسطين استنادا إلى مسار ملموس نحو تحقيق حل الدولتين. وستواصل جمهورية كوريا، بصفتها عضوا في مجلس الأمن، المشاركة بنشاط في كافة الجهود المبذولة لتحقيق تطلعات المجتمع الدولي.

السيد قواوي (الجزائر): بعد أزيد من ستة أشهر من القصف والقتل والمشاهد المروعة وبعد أن صدحت حناجر الملايين حول العالم تدعو إلى وقف لإطلاق النار في غزة يهدف إلى وضع حد لمشاهد الدمار والقتل خوفا من أن تعتادها أنفسنا فتخرج من فطرتها وتهدد ما بقي من إنسانية هذه البشرية؛ وقف لإطلاق النار يهدف إلى وضع حد للتكلفة البشرية الهائلة التي خلفتها آلة الدمار الإسرائيلية بعد أن تجاوز عدد الشهداء الـ 000 33 شهيد وعدد الجرحى الـ 000 75 جريح؛ وقف لإطلاق النار يخفف المعاناة اليومية في قطاع غزة ويضمن وصول المساعدات الإنسانية على نطاق واسع إلى المحتاجين؛ وقف لإطلاق النار يمكّن الفلسطينيين من تجاوز آلامهم لينطلقوا نحو تحقيق آمالهم.

وبعد أن طالب الجميع هيئات الأمم المتحدة، بما فيها جمعيتنا العامة هذه، بالتحرك، استيقظ مجلس الأمن بعد أن قدم الأعضاء

المنتخبون مشروع قرار يعبر بصدق عن مطالب المجتمع الدولي ويدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار. فاعتمد المجلس القرار 2728 (2024) بعد جهد جماعي استثنائي للأعضاء المنتخبين. ولكن القوة القائمة بالاحتلال ظلت على عاداتها تضرب بقرارات الشرعية الدولية عرض الحائط وراحت في تحد للجميع تجاهر برفضها تنفيذ القرار 2728 (2024) في خرق واضح وصريح لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما المادة 25 التي تلزم الدول الأعضاء صراحة بتطبيق قرارات المجلس. إنه جواب لا لبس فيه لأولئك الذين يعتقدون أن الاحتلال سيختار التمسك بالتزاماته القانونية الدولية. وعليكم أن تتخلوا عن هذه الأوهام وعلينا أن نعمل معا من أجل فرض وقف إطلاق النار.

إن سلوك القوة القائمة بالاحتلال وتماديها في رفض تطبيق قرارات الشرعية الدولية يعدان اختبارا لمنظومة العمل المتعددة الأطراف. كما يشكّلان تحديا لمدى قدرتنا على ضمان فعالية النظام الدولي واستمراريته في ظل الاتهامات، ولنكن صرحاء، بازدواجية المعايير والانتقائية في تطبيق القانون الدولي. فلا بد من وضع حد لحالة الإفلات من العقاب واللامساءلة واللامحاسبة التي تضع المحتل الإسرائيلي فوق القانون. إنها رسالة خطيرة مفادها أن عالمنا يخضع لمنطق القوة وأن عالمنا لا يحتكم فيه الجميع لنفس القواعد والقوانين. إن تغول الاحتلال الإسرائيلي وعجز المجتمع الدولي عن ردعه ينذران بانهيار العمل المتعدد الأطراف القائم على سيادة القانون. علينا أن نكبح جماح قوات الاحتلال ونضع حدا لآلة القتل التي تُعملها في الفلسطينيين. علينا أن نتحد جميعا لمنع وقوع الأسوأ، خاصة باجتياح رفح.

إن الاحتلال هو مكمن الداء في منطقتنا، ولن يعرف الشرق الأوسط السلام ما دام الفلسطينيون محرومين من حقوقهم المشروعة. وأي حلول ترقيعية لا تتعاطى مع الأسباب الجذرية للنزاع ما هي إلا مسكنات يخبو معها لهيب الغضب الفلسطيني ليعود ويستعمر مرة أخرى نارا يهدد شرارها المنطقة والعالم.

ولذا نشدد على ما أكده رئيس الجمهورية الجزائرية السيد عبد المجيد تبون من ضرورة تمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وضمان حق اللاجئين في العودة إلى بيوتهم. فهذا ما توافق عليه المجتمع الدولي وعلينا العمل بجدية لتكريسه على أرض الواقع. وأولى الخطوات نحو ذلك هي العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة، وأعيدها هي العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة. فلم يعد هناك أي مسوف يمكن أن يبرر عدم انضمام فلسطين للأمم المتحدة عضوا كامل ذي سيادة. وعلى مجلس الأمن، الذي يدرس عضوية فلسطين هذا الشهر، أن يتجاوب مع الرغبة العارمة للدول الأعضاء ويوصي بقبول عضوية فلسطين. ولن تألو الجزائر أي جهد في سبيل تحقيق ذلك.

السيدة جارو – دارنو (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): تأسف فرنسا لاستخدام روسيا والصين حقهما في النقض ضد مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة في 22 آذار/مارس (S/2024/239). فالحالة في غزة تتطلب أن يكون مجلس الأمن قادرا على تحديد مطالبه بوضوح فيما يخص كل جانب من جوانب الأزمة، الإنساني منها والأمني والسياسي. وإنه لمن غير المقبول ألا يتمكن المجلس ولا الجمعية العامة حتى الآن من إدانة الأعمال الإرهابية وأعمال العنف الجنسي التي ارتكبتها حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وبينما نتمسك بالتزامنا بأمن إسرائيل، لا شيء يمكن أن يعفيها من التزامها باحترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، الذي ينطبق على كافة الجهات الفاعلة. ولا بد من ضمان الحماية للمدنيين والعاملين في المجال الإنساني. ويجب إطلاق سراح جميع الرهائن فورا ودون شروط. هذا وندعم الجهود الجارية لتحقيق ذلك. ولا بد من التوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار. فهناك مليونا شخص في أمس الحاجة للمساعدة في غزة. وهناك حاجة ملحة لإدخال المساعدات على نطاق واسع وكفالة وصولها بشكل كامل وآمن ودون عوائق وفقا للقانون الدولي الإنساني واستنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويكتسي دور المنسق الذي تضطلع به الأمم المتحدة أهمية حيوية. ويجب تنفيذ ما أعلنته إسرائيل قبل بضعة أيام بشأن إيصال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، بما في ذلك

عبر فتح معبر إيريتز. وستواصل فرنسا ما تبذله من جهود بالاشتراك مع الأردن ومصر لتوفير استجابة إنسانية للاحتياجات الهائلة للسكان المدنيين في غزة.

وأخيرا، لقد حان الوقت لوضع الأسس لتسوية سياسية من شأنها أن تنفذ بشكل حاسم ولا رجعة فيه حل الدولتين، الذي يشكّل الحل الوحيد الكفيل بتحقيق السلام والأمن لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين. ويتوافق مشروع القرار الذي قدمناه إلى المجلس مع ذلك المنظور. وتتسق جهودنا مع العمل الذي تضطلع به مجموعة الاتصال العربية، التي ندعمها، وسنواصل العمل في إطار مجلس الأمن للتواصل مع الطرفين علاوة على جميع الشركاء الإقليميين والدوليين سعيا لتحقيق تلك الغاية.

السيد ريزال (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يتقدم وفد بلدي بالشكر إلى الرئيس على عقد هذه الجلسة العامة اليوم في أعقاب استخدام عضوين دائمين في مجلس الأمن لحق النقض خلال الجلسة التي عقدها المجلس في 22 آذار/مارس في إطار بند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين" (انظر S/PV.9584).

وتشير ماليزيا هنا إلى ممارسة حق النقض ضد مشروع القرار (S/2024/239) الذي قدمته الولايات المتحدة. ومع ذلك، فقد سعدنا لرؤية المجلس يتمكن أخيرا من الاتفاق على دعوة لا لبس فيها لوقف إطلاق النار لأغراض إنسانية باعتماده القرار 2728 (2024) عقب ذلك ببضعة أيام. ويأتي هذا القرار، الذي قاده أعضاء المجلس المنتخبون، استجابة للنداء الصريح الذي ما فتئ المجتمع الدولي والأمين العام وكيانات الأمم المتحدة يصدحون به على مدى الأشهر الستة الماضية، منذ اندلاع النزاع في غزة.

ومما يؤسف له، كما رأينا في قرارات مجلس الأمن السابقة، أن إسرائيل تواصل تحدي المطالب الواردة في القرار 2728 (2024) من خلال الإصرار على عدوانها على غزة. فقد واصلت إسرائيل قتل المدنيين الفلسطينيين دون تمييز، نساء وأطفالا على حد سواء. واستمرت في فرض القيود على المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة وحرمان السكان منها إلى حد تضور المدنيين الأبرياء جوعا حتى الموت. ولا تزال إسرائيل تتعمد تدمير المنشآت الطبية والبنية التحتية المدنية. وقد قتلت ما لا يقل عن 196 من العاملين في المجال الإنساني حتى الآن، كما أعلن الأمين العام يوم الجمعة الماضي. وهي تبذل كل ما في وسعها لتتأكد من تدمير غزة على نطاق واسع وكامل، بحيث لا يبقى مكان آمن في ذلك القطاع الصغير من الأرض. إن إسرائيل تواصل انتهاك كافة جوانب القانون الدولي بوقاحة، لا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، في ظل إفلات تام من العقاب. إنها تدهس سيادة القانون، واثقة من أنها لن تُحاسب على عدوانها جراء الشلل المستمر الذي يعاني منه مجلس الأمن.

وتكرر ماليزيا مطالبتها بإجبار إسرائيل على الالتزام بسيادة القانون. فلا بد أن توقف إسرائيل هجومها على غزة على الفور وتقبل وقف إطلاق النار وقفا دائما. ولا بد أن تتخذ كل التدابير الممكنة لضمان تدفق المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى غزة وفي جميع أنحائها على نطاق واسع، كما يجب أن تتوقف عن الاعتداء على العاملين في المجال الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يحظر على الفور بيع الأسلحة والذخيرة وتوريدها لإسرائيل. هذا وينبغي الآن وقف جميع أشكال الدعم المالي الذي يمكّن إسرائيل من مواصلة عدوانها الهمجي. وينبغي فرض تدابير تأديبية من قبيل الجزاءات ورفض منح التأشيرات وفرض القيود على السفر على أفراد مجتمعات المستوطنين لمحاسبتهم على ما يرتكبونه من أعمال غير قانونية وأعمال عنف وحشية. ويجب أن يتحمل مجلس الأمن مسؤوليته في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وعلى المجلس أن يتصرف بسرعة ومسؤولية وحسم لوقف العقاب الجماعي غير القانوني الذي تفرضه إسرائيل على الفلسطينيين، علاوة على الحيلولة دون حدوث مزيد من التآكل للدولة الفلسطينية ذات السيادة. ويجب على المجلس أن يكفل التزام إسرائيل بقراراته ويحاسبها على تحديها لأحكام تلك القرارات. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد من جديد دعمنا الكامل

لعضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة. فقد حان الوقت لهذا الاعتراف الذي طال انتظاره.

إن حق النقض وطابعه غير الديمقراطي يتعارضان مع المبادئ ذاتها التي بُنيت عليها الأمم المتحدة. فلا مكان له في الهيكل الديمقراطي المتعدد الأطراف الحديث. ولا تزال ماليزيا متمسكة بموقفها الداعي إلى ضرورة تنظيم ممارسة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لحق النقض لمنع استخدامه دون مبرر أو إساءة استخدامه. فلا ينبغي استخدام حق النقض في الحالات التي تنطوي على ارتكاب جرائم الفظائع الجماعية، من قبيل الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ونرى أنه إذا أردنا لحق النقض أن يكون فعالا وأن يكفل المزيد من المساءلة، فلا بد أن يمارسه عضوان على الأقل من الأعضاء الخمسة الدائمين ويؤيده ثلاثة أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن، ثم سيتعين أن يحظى ذلك القرار بتأييد الجمعية العامة بأغلبية بسيطة من الأصوات. بيد أننا نؤكد ضرورة إلغاء حق النقض تماما في نهاية المطاف. وستواصل ماليزيا العمل بشكل بنَّاء مع غيرها من الدول الأعضاء في إطار المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن بهدف تحسين الأمم المتحدة لجعلها أكثر كفاءة وانفتاحا وشفافية وشمولا للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلَّم بالإنكليزية)**:** استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة لهذه الجلسة. وسنستمع إلى بقية المتكلمين بعد ظهر اليوم الساعة 15/00 في هذه القاعة.

رُفعت الجلسة الساعة 13/00.